تقرير المعهد

الجمهورية التونسية
وزارة الإقتصاد والمالية ودعم الإستثمار
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية
ITCEQ

تقرير حول

التموقع التنافسي للبلدان العربية

يسر الزريبي
و رشيد الفراتي
الإدارة المركزية للقدرة التنافسية

مارس 2021
www.itceq.tn

هذه الوثيقة هي ملك للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ) ويعتبر أي استنساخ كلي أو جزئي، دون الحصول على ترخيص مسبق من المعهد، غير قانوني ويشكل تعديا على ملكيته الفكرية.
وينوه المعهد إلى أن النتائج والإستنتاجات الواردة في هذا العمل تعود للمؤلف ولا تلزم الإدارة ولا سلطات الإشراف.

تم إنجاز هذه الوثيقة في إطار برنامج العمل وصلب الإدارة المركزية للقدرة التنافسية من طرف السيدة يسر الزريبي والسيد رشيد الفراتي تحت إشراف السيدة عفاة بن عرفة.

الفهرس

ملخص الدراسة وأهمّ الإستنتاجات 1

مقدمة 3

I. **مؤشر التنافسية الكلية للإقتصاديات العربية** 4

II. **مؤشر التنافسية الجارية** 7

1. مؤشر ديناميكية النموّ 7
2. مؤشر استقرار الإقتصاد الكلي 11
3. مؤشر التنافسية الداخلية 13
4. مؤشر التنافسية الخارجية 17
5. مؤشر الإندماج 19
6. مؤشر النظام المالي 22

III. **مؤشر التنافسية الكامنة** 25

1. مؤشر الموارد البشرية 25
2. مؤشر التجديد واقتصاد المعرفة 29
3. مؤشر البنية التحتية التكنولوجية واستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات 32

المراجع 36

قائمة الرسوم البيانية والجداول

رسم بياني رقم 1 : مؤشر التنافسية الجارية (2018) 7

رسم بياني رقم 2 : ترتيب بلدان العينة حسب مؤشر ديناميكية النمو 8

رسم بياني رقم 3 : نسبة النمو خلال سنة 2018 (%) 8

رسم بياني رقم 4 : هيكلة الناتج المحلي الإجمالي (%) 9

رسم بياني رقم 5 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر استقرار الإقتصاد الكلي 11

رسم بياني رقم 6 : نسبة الإدخار من الناتج المحلي الإجمالي (%) (2018) 12

رسم بياني رقم 7 : نسبة التضخم (%) (2018) 12

رسم بياني رقم 8 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر التنافسية الداخلية 13

رسم بياني رقم 9 : الدخل الفردي بسعر التكافؤ للدولار الدولي القار(2018) 14

رسم بياني رقم 10 : الإستهلاك الخاص للفرد بسعر التكافؤ للدولار الدولي القار (2018) 14

رسم بياني رقم 11 : حصة السوق الداخلية (%) (2018) 15

رسم بياني رقم 12 : مؤشر اللحاق ببلدان الإتحاد الأوروبي (%) (2018) 15

رسم بياني رقم 13 : درجة المزاحمة في السوق الداخلية (%) (2018) 16

رسم بياني رقم 14 : نسبة الضغط الجبائي (%) (2018) 16
رسم بياني رقم 15 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر التنافسية الخارجية (2018) 17
رسم بياني رقم 16 : تنويع الصادرات حسب المنتوج (2018) 17
رسم بياني رقم 17 : حصة صادرات الصناعات التحويلية في إجمالي صادرات السلع (%)(2018) 18
رسم بياني رقم 18 : نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات (%) (2018) 18
رسم بياني رقم 19 : تطور حصص السوق الخارجية (%) (2018) 19
رسم بياني رقم 20 : ترتيب بلدان العينة الإجمالي لمؤشر الإندماج لسنة 2018 19
رسم بياني رقم 21 : مؤشر الإنفتاح (%) (2018) 20
رسم بياني رقم 22 : نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي (%) (2018) 20
رسم بياني رقم 23 : تطور مؤشر تسهيل ممارسة الأعمال 2018 21
رسم بياني رقم 24 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر النظام المالي (2018) 22
رسم بياني رقم 25 : نسبة القيمة السوقية من الناتج المحلي الإجمالي (%) (2018) 23
رسم بياني رقم 26 : حجم تبادل الأسهم في الناتج المحلي الإجمالي (%) (2018) 23
رسم بياني رقم 27 : نسبة الكتلة النقدية من الناتج المحلي الإجمالي (%) (2018) 24
رسم بياني رقم 28 : مؤشر التنافسية الكامنة (2018) 25
رسم بياني رقم 29 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر الموارد البشرية (2018) 26
رسم بياني رقم 30 : إجمالي الانفاق العام على التعليم والصحة للفرد (بالدولار الجاري لسنة 2018) 26
رسم بياني رقم 31 : أمل الحياة عند الولادة (سنوات) (2018) 27
رسم بياني رقم 32 : نسبة المتعلمين (2018) 27
رسم بياني رقم 33 : عدد أصحاب الشهائد العليا لكل 1000 ساكن نشيط (2018) 28
رسم بياني رقم 34 : نسبة الأطفال المنقطعين عن الدراسة (% من فئة السكان في سن المدرسة الإبتدائية) (2018) 28
رسم بياني رقم 35 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر التجديد واقتصاد المعرفة 29
رسم بياني رقم 36 : عدد الباحثين وعدد المقالات لكل 1000 ساكن نشيط (2018) 30
رسم بياني رقم 37 : حصة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع في إجمالي صادرات السلع (%) (2018) 30
رسم بياني رقم 38 : نسبة النفقات في البحث والتطوير عدد براءات غير المقيمين من الناتج المحلي الإجمالي (%) لكل مليون ساكن (2018) 31
رسم بياني رقم 39 : صادرات السلع لتكنولوجيا المعلومات و الإتصال من إجمالي صادرات السلع (2018) (%) 31
رسم بياني رقم 40 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر البنية التحتية التكنولوجية واستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات 32
رسم بياني رقم 41 : البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيات الرقمية (2018) 33
رسم بياني رقم 42 : عدد المشتركين بالإنترنت ذات السعة الواسعة لكل 1000 ساكن (2018) / نسبة الأسر المجهزة بحاسوب (%)(2018) ... 34
رسم بياني رقم 43 : حصة السلع في تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في إجمالي واردات السلع (2018) 35

جدول رقم 1 : ترتيب بلدان العينة حسب مؤشر التنافسية الكلية 2017-2018 5

ملخص الدراسة وأهمّ الإستنتاجات

يعدّ تحسين القدرة التنافسية من الأولويات الإقتصادية في المنطقة العربية حيث اعتمدت جلّ بلدان هذه المنطقة استراتيجيات وإصلاحات بغرض تطوير هيكلة اقتصادها وتعزيز اندماجها ورفع تحديات العولمة. وفي هذا الإطار تم إعداد تقرير "التموقع التنافسي للبلدان العربية" بهدف تحليل تطور مجالات التنافسية للبلدان العربية ومقارنة الأداء المسجل ضمن عيّنة من الدول المنافسة وبالتالي تشخيص الصعوبات والفرص والتحديات المطروحة في ظل التحوّلات العميقة على الصعيد العالمي وتقديم محاور الإستراتيجيات المناسبة لتحسين مؤشرات التنافسية وتعزيز التموقع في الأسواق الداخلية والخارجية.

ويرتكز التقرير على تحليل جملة من المؤشرات الإقتصادية الكمية والتي تمّ تبويبها ضمن محورين، حيث يهتمّ الأوّل بالتنافسية الجارية ويشمل مجالات ديناميكية النموّ واستقرار الإقتصاد الكلي وأداء القطاع المالي والتنافسية الخارجية ونجاعة السوق الداخلية والإندماج والموارد البشرية واقتصاد المعرفة والبنية التكنولوجية. ويعتني الثاني بعوامل التنافسيّة الكامنة التي تهتمّ بأداء الإقتصاد على المدى المتوسط والبعيد.

ولقد اعتمد التقرير على تصنيف الدول العربية إلى دول نفطية وأخرى مستوردة للنفط ومقارنة أدائها التنافسي مع خمسة دول مرجعية تنتمي إلى أقاليم مختلفة وهي الصين وماليزيا وبولندا ورومانيا وتركيا وتمّ اختيارها باعتبار مستوى التنافسية الممكن تحقيقه من قبل الدول العربية في الأسواق العالمية.

وأفاد تقييم تنافسية الدولية العربية لسنة 2018 بالخصوص أن الدول النفطية ولا سيما منها الإمارات العربية المتحدة وقطر والعربية السعودية قد حقّقت عموما نجاحات هامة مقارنة بباقي دول المنطقة حيث أحرزت على مراتب متقدمة على مستوى استقرار الإقتصاد الكلي وتنافسية السوق الداخلية فضلا عن تثمين الموارد البشرية واستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال. كما تبيّن هذه النتائج أن تونس والإمارات قد اتسمتا نسبيا بميزات تفاضلية على مستوى التجديد واقتصاد المعرفة حيث أحرزتا المراتب الأولى والثانية عربيا والمركزين الرابع والخامس ضمن مجموع بلدان العينة.

ورغم المراتب المتقدمة لمستوى تنافسية عدة بلدان عربية فإن تحليل الوضع التنافسي يبرز عديد النقائص الهامة كضعف تنويع النسيج الإقتصادي خاصة في البلدان النفطية وعموما ضعف مساهمة أنشطة الصناعات المعملية والخدمات وقلة تنويع الصادرات حسب المنتوج والأسواق وضعف البنية التحتية التكنولوجية التي تعتبر عوامل هامّة وفعّالة في تحسين التنافسية ودعم الإندماج في الإقتصاد العالمي.

ويستدعي الرقي بتنافسية أغلب الدول العربية تكثيف الإصلاحات واعتماد سياسات اقتصادية من شأنها تحسين الأداء التنموي وتوفير مناخ أعمال يحفز الإستثمار والمبادرة والتصدير والمساهمة في تقليص الفوارق مع الدول النامية. ومن هذا المنطلق يتعيّن بالخصوص العمل على تدارك النقائص التالية :

- التقليل من ارتباط اقتصادات الدول العربية بتقلبات أسعار النفط وما ينجم عنها من تأثيرات على التوازنات الكبرى.
- إزالة التوترات السياسية وتأمين الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي في بلدان الربيع العربي.

- معالجة الفجوة الرقمية خاصة بالنسبة للبلدان غير النفطية مقارنة بما أنجزته بالدول المنافسة لاسيما بتركيز المقومات اللازمة للإنتقال من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد الرقمي.
- تجسيد التحول نحو اقتصاد جديد ينبني على المعرفة والبحث والتطوير ولا سيما في ظل التطورات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال وبروز الثورة الصناعية الرابعة وكذلك أنشطة جديدة تعتمد على الذكاء الإصطناعي والمعارف.
- دعم أنشطة الصناعات المعملية باعتبار أثرها الدافع للإنتاج والتصدير والتشغيل بما في ذلك تعزيز مساهمة حصة الصناعات التحويلية والصناعات الجديدة.
- تحسين مستوى الإنتاجية ومساهمتها في تحقيق تنمية مستدامة.
- مواصلة تطوير منظومة التمويل لاسيما تحسين مساهمة الأسواق المالية وتيسير تمويل الإستثمار ومشاريع التنمية الإقتصادية.

هذا وتفرض التداعيات السلبية لجائحة كورونا تحديات إضافية فيما يخصّ تنافسية الدول العربية وذلك بالنظر إلى شدة تأثر الأنشطة الإقتصادية وتضرر عدد كبير من مؤسسات الإنتاج والخدمات فضلا عن بروز حاجيات جديدة تتعلق بدعم قطاع الخدمات الصحية والإندماج الإجتماعي وتعزيز الإحاطة بالفئات الهشة.

مقدمة

في ظل التحوّلات التي يشهدها العالم والمتمثّلة أساسا في التطوّرات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات وظاهرة العولمة وتحرير الأسواق وما نجم عنها من اشتداد المزاحمة، تسعى البلدان العربية على غرار جل البلدان المتقدمة والنامية إلى كسب رهان التنافسية باعتبار دورها الفعّال في دفع التصدير والإستثمار وفي دعم التشغيل واستحثاث نسق النموّ.

ولا يقتصر تعزيز التنافسية على الرفع من مردودية ونجاعة المؤسسة فحسب، بل يتعدّى ذلك ليشمل أيضا تأهيل محيطها بمختلف مكوناته من موارد بشرية وبنية أساسية وجهاز بنكي ومالي فضلا عن المحافظة على التوازنات الكبرى وتحقيق استقرار الإقتصاد الجملي. كما يسهم تحسين مستوى التنافسية في رفع درجة اندماج الإقتصاد ودفع الإستثمار الأجنبي وتنويع النسيج الإقتصادي وتوجيهه نحو الأنشطة المعتمدة على الذكاء مع دعم البحث والتطوير والإبتكار.

وعلى هذا الأساس، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل واقع التنافسية في البلدان العربية بالإعتماد على جملة من المتغيرات الكمية بالأساس تندرج ضمن عدة عوامل تعكس أوجه عديدة للإقتصاد. وترتكز المقاربة المتبعة[1] في التقرير على مؤشر التنافسيّة الكلية الذي يعتمد بدوره على كل من مؤشّري التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة. هذا ويهدف التحليل إلى إبراز نقاط القوّة ومكامن الضعف التي ينطوي عليها الوضع التنافسي للإقتصاديات العربية وبالتالي التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لتعزيز تموقعها التنافسي .

وتهتم الدراسة بتحليل النتائج المسجلة في سنة 2018 بالإستناد إلى عينة تشمل 21 بلدا منها 16 بلد عربي فقط[2] وخمسة دول مقارنة[3] من جنوب شرق آسيا ومن أوروبا الوسطى والشرقية وتركيا.

1 - تعتمد هذه المقاربة من قبل المعهد في تقريره السنوي حول التموقع التنافسي للاقتصاد التونسي
2 - عدم توفر بيانات كافية حول اقتصاديات الصومال وسوريا وجزر القمر وفلسطين وجيبوتي
3 - تركيا الصين وماليزيا وبولندا ورومانيا

I. مؤشر التنافسية الكلية للإقتصاديات العربية

يعتبر مفهوم التنافسية أمرا معقدا وشاسعا باعتباره يشمل أوجها متعددة ويهمّ عدة متدخّلين اقتصاديّين. وتختلف منهجيات قياس التنافسية بين المؤسسات الدولية حيث يعتمد بعضها على بيانات كمية لمختلف المتغيرات، بينما يعتمد البعض الآخر بالإضافة إلى ذلك على بيانات نوعية مُستقاة من مسوحات ميدانية تُجريها هذه المؤسسات بالتعاون مع السلطات المحلية في الدول المعنية[4].

هذا وبالاعتماد على منهجية المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، يتكون مؤشر التنافسية الكلية من مؤشرين رئيسيين يتعلقان بالتنافسية الجارية والتنافسية الكامنة. ويتفرع هذان المؤشران إلى 9 مؤشرات فرعية يتم قياس كل منها بتقدير المتوسط الحسابي للمتغيرات الكمية المقدرة بالمنهجية المعيارية.

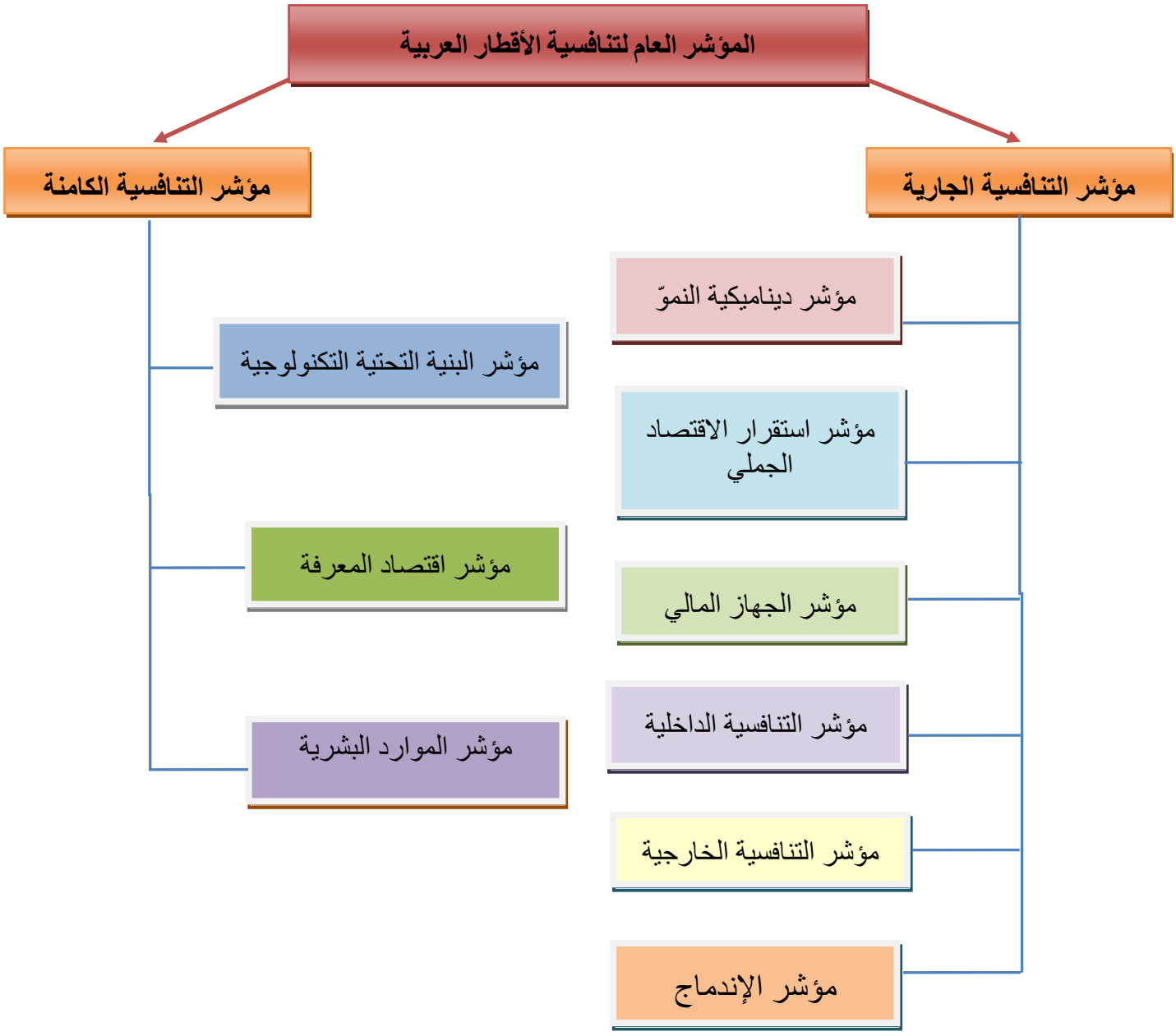

4- أنظر تقرير تنافسية الأقطار العربية 2019 - صندوق النقد العربي

وتبيّن النتائج المسجلة على مستوى التنافسية الكلية تصدّر ماليزيا وبولندا قائمة بلدان العينة تليهما الإمارات العربية المتحدة التي ترتب الثالثة على مستوى المجموعة ككل وفي المركز الأول عربيا. وفي المقابل تموقعت السودان واليمن في المراكز الأخيرة (20 و21 على التوالي).

جدول رقم 1 : ترتيب بلدان العينة حسب مؤشر التنافسية الكلية 2017-2018

	النقاط		الرتبة	
	2017	**2018**	**2017**	**2018**
ماليزيا	0,58	0,58	1	1
بولندا	0,55	0,58	3	2
الإمارات	0,56	0,56	2	3
الصين	0,54	0,54	4	4
تركيا	0,48	0,48	5	5
قطر	0,47	0,48	7	6
الكويت	0,44	0,48	9	7
رومانيا	0,48	0,48	6	8
السعودية	0,44	0,47	8	9
تونس	**0,40**	**0,42**	**11**	**10**
البحرين	0,43	0,41	10	11
عمان	0,37	0,41	13	12
المغرب	0,38	0,38	12	13
الأردن	0,37	0,38	14	14
لبنان	0,35	0,36	15	15
الجزائر	0,33	0,34	16	16
مصر	0,31	0,33	17	17
العراق	0,21	0,23	19	18
موريتانيا	0,22	0,21	18	19
السودان	0,18	0,15	20	20
اليمن	0,15	0,13	21	21

المصدر : إحتساب المعهد

منهجية إعداد المؤشرات التأليفية

يعتمد تقييم تنافسية دول العينة بالإعتماد على عدة متغيرات (حوالي 60 مؤشرا) أغلبها كمية يتم تجميعها من مصادر متعددة بالاعتماد أساسا على قاعدة بيانات البنك الدولي WDI بالإضافة إلى احتساب بعض المؤشرات باستخدام قاعدة بيانات دولية على غرار Chelem وTrade map. وتشمل هذه المؤشرات على مستوى التنافسية الجارية المجالات المتعلقة بديناميكية النمو واستقرار الإقتصاد الجملي وأداء السوق الداخلية وكذلك السوق الخارجية وتطوّر النظام المصرفي وسوق الأوراق المالية ودرجة الإندماج. أما على مستوى التنافسية الكامنة فهي تشمل البنية التحتية التكنولوجية واستعمال تكنولوجيا الإتصال والتجديد واقتصاد المعرفة فضلا عن تثمين الموارد البشرية.

تنميط المتغيرات إلى مؤشرات :

هذا ولاستغلال كل هذه المتغيرات الجزئية واحتساب المؤشرات التأليفية لترتيب بلدان العينة يتعين في مرحلة أولى تنميط هذه المتغيرات على نفس السلم باعتبار وجود وحدات قياس مختلفة لهذه المتغيرات.

وتمّ تنميط المتغيرات الجزئية التي يعكس ارتفاعها تحسنا في مؤشر التنافسية كالآتي :

حيث تمثل: X_i قيمة المتغير للبلد i

X_{min} أدنى قيمة للمؤشر

X_{max} أعلى قيمة للمؤشر

أما بالنسبة للمتغيرات التي يعني ارتفاعها تدهورا لمؤشر التنافسية فيتم تنميطها كما يلي :

ويمكّن التنميط من احتساب مؤشر جزئي تتراوح قيمته بين 0 و1. كلما اقترب المؤشر من 1 كلما كان البلد أكثر تنافسية.

ترتيب بلدان العينة :

ترتب بلدان العينة على عدة مراحل حيث يتم في مرحلة أولى على مستوى مختلف المؤشرات الجزئية أو الأولية. وفي مرحلة ثانية يتم اعداد مؤشر تأليفي فرعي على مستوى كل عامل يحتسب باستخدام المتوسط الحسابي للمؤشرات الأولية المندرجة ضمنه وباعتماد أوزان متساوية لكل من هذه المؤشرات الأولية المنمّطة.

وتمّ إعداد مؤشرات تأليفية على مستوى كل من التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة عن طريق احتساب متوسط المؤشرات التأليفية الفرعية للعوامل المعنية وبتطبيق نفس الترجيح. وفي الأخير تمكن المؤشرات التأليفية لهذين المفهومين من إعداد مؤشر تأليفي عام يمكّن من تقييم التموقع التنافسي الكلي لمختلف البلدان.

II. مؤشر التنافسية الجارية

يعنى مؤشر التنافسية الجارية بالأداء الحالي للإقتصاد ويعتمد قياسه على 6 مؤشرات فرعية تتعلق بديناميكية النموّ واستقرار الإقتصاد الجملي والجهاز المالي والتنافسية في السوق الداخلية وأداء السوق الخارجية والإندماج.

وتفيد النتائج المتعلقة بسنة 2018 أن الصين تتمتع بأعلى مستوى لهذا المؤشر مما جعلها تحتل الصدارة في الترتيب وتأتي كل من دول الإمارات العربية المتحدة وقطر والعربية السعودية في المراكز الثانية والخامسة والسابعة تباعا على مستوى المجموعة ككل وتتبوأ المراتب الأولى عربيا.

رسم بياني رقم 1 : مؤشر التنافسية الجارية (2018)

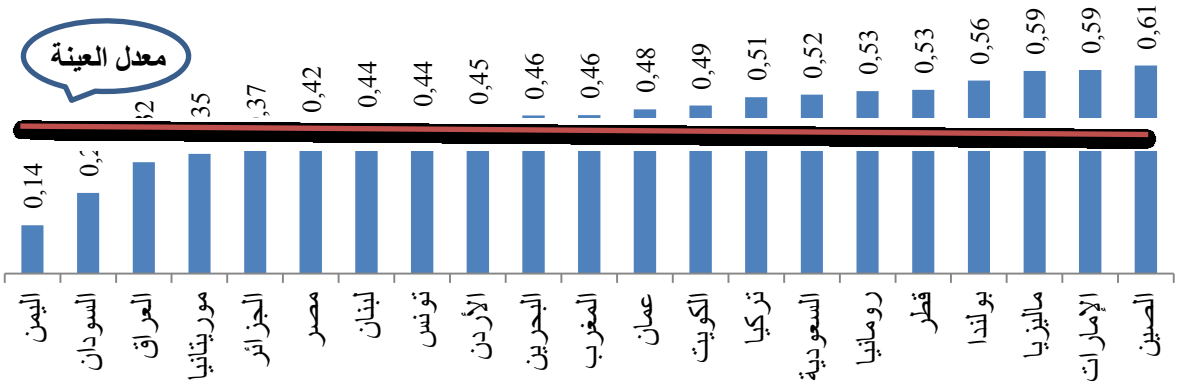

المصدر : إحتساب المعهد

وتعزى المراكز المتقدمة التي تحظى بها البلدان العربية على مستوى التنافسية الجارية بالأساس إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وأداء السوق الداخلية ولاسيما بعلاقة مع المستوى المرتفع للدخل والإستهلاك الخاص للفرد باعتبار تكافؤ القوة الشرائية هذا علاوة على نجاعة السوق المالية.

1. مؤشر ديناميكية النموّ

يتكون مؤشر ديناميكية النمو من متغيرات كمية وهي نسبة النمو الحقيقي، هيكلة الناتج المحلي الإجمالي (الصناعات التحويلية والخدمات والفلاحة) ومجهود الإستثمار والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

رسم بياني رقم 2 : ترتيب بلدان العينة حسب مؤشر ديناميكية النمو

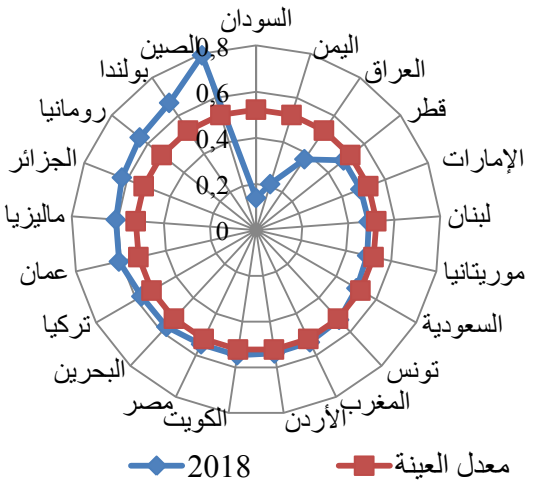

المصدر : إحتساب المعهد

هذا وقد شهدت البلدان العربية إجمالا ارتفاعا ملموسا في نسبة النموّ الإقتصادي سنة 2018 لتبلغ معدل 2.5% مقابل 0.7 % في 2017. ويعزى هذا التطور الإيجابي إلى الإرتقاء الملحوظ لمعدل النموّ في الإقتصاديات المستوردة للنفط (4.1%) وبدرجة أقل إلى ارتفاع وتيرة النموّ في الدول العربية المصدرة للنفط (1.8%).

رسم بياني رقم 3 : نسبة النمو خلال سنة 2018 (%)

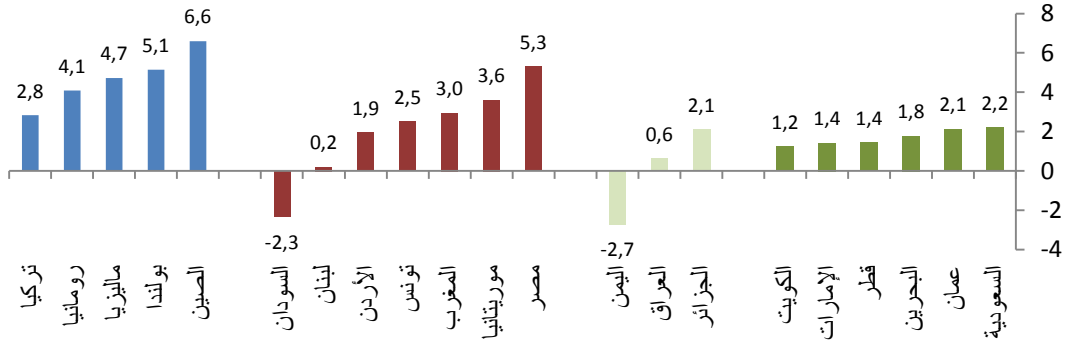

بلدان مرجعية | بلدان عربية مستوردة للنفط | بلدان عربية اخرى مصدرة للنفط | بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصدر : WDI

وتشير المعطيات إلى تباين نسق النموّ داخل مجموعة بلدان العينة في سنة 2018 حيث سجلت البلدان المرجعية عموما النسب الأكثر ارتفاعا مقارنة بباقي الدول. وعلى الصعيد العربي حققت جل البلدان تطورا إيجابيا لنشاطها الإقتصادي في حين عرفت كل من السودان واليمن انخفاضا في نسق النمو.

ويعود هذا التطور الإيجابي بالنسبة للدول النفطية بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط في 2017 فضلا عن الزيادة المسجلة في كميات إنتاج النفط خلال النصف الثاني من 2018 بهدف تعديله وتقليل الضغوطات السعرية التي شهدتها أسواق النفط الدولية خلال تلك الفترة. أما بالنسبة للبلدان غير النفطية فيعزى التحسن في نسق النمو عموما إلى الإصلاحات الإقتصادية والمالية التي اعتمدتها بهدف تعزيز الإستقرار الإقتصادي وتحقيق التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية. ويتجلّى ذلك من خلال التجربة المصرية حيث عرف هذا البلد نموا اقتصاديا ملحوظا (5.3%) مكنه من التمركز في المرتبة الثانية بعد الصين وتصدر قائمة البلدان العربية بالعينة وذلك بفضل الإصلاحات الإقتصادية والمالية التي تبناها وتحسن النمو في عدة قطاعات منها التصنيع والسياحة، إلى جانب التوسع في اكتشافات الغاز وتعزيز الإستثمارات الخاصة وكذلك تنفيذ مشروعات البنية التحتية وتحسن أداء ميزان المدفوعات.

وفي المقابل عرفت البحرين تراجعا هاما في نسبة النمو ناجما بالأساس عن انكماش القطاع النفطي وكذلك الشأن بالنسبة للسودان جراء عدم الإستقرار السياسي الذي يشهده هذا البلد وما نتج عنه من احتداد في العجز المالي والعجز الجاري ونقص في العملات الأجنبية. كما تقهقرت نسبة النمو في لبنان إلى حدود 0.2% ويعكس ذلك الأزمة الإقتصادية الحادة التي تعيشها البلاد ولاسيما جراء التراجع المطرد للقطاع العقاري وقطاع السياحة فضلا عن تفاقم الديون وضعف التحويلات الخارجية وتراجع الإستثمار.

ولقد سعت عديد من البلدان العربية إلى تنويع قاعدة الإنتاج حيث تحظى الصناعات التحويلية بمكانة هامة بدول عمان والجزائر والأردن التي تتبوأ الثلاثة مراكز الأولى عربيا. كما شهد هذا القطاع تطورا إيجابيا في البحرين والعربية السعودية حيث ارتفعت حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 14.5% و11% خلال 2017 الى 17.6% و12.8% تباعا في 2018. إلا أنه في المقابل عرفت حصة هذا القطاع شبه استقرار في كل من مصر والمغرب وكذلك تراجعا مطردا في تونس بالرغم من برامج الدعم وحوافز الإستثمار المسندة لفائدة المؤسسات الناشطة فيه.

رسم بياني رقم 4 : هيكلة الناتج المحلي الإجمالي (%)

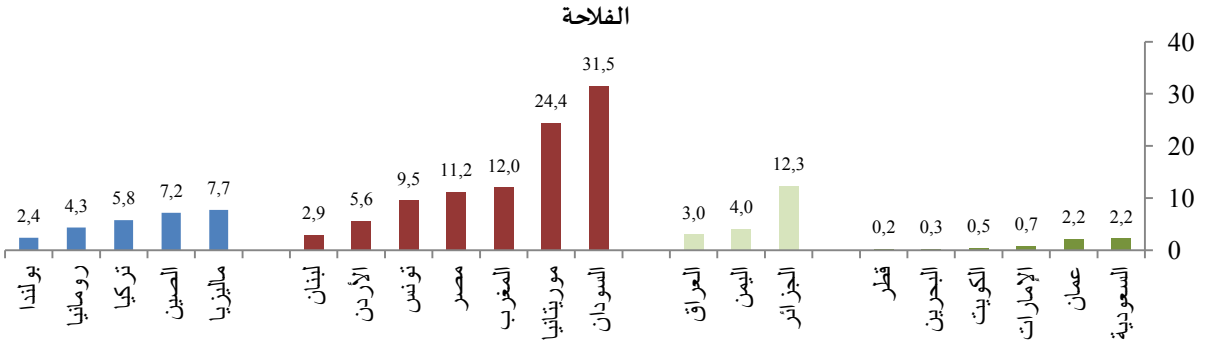

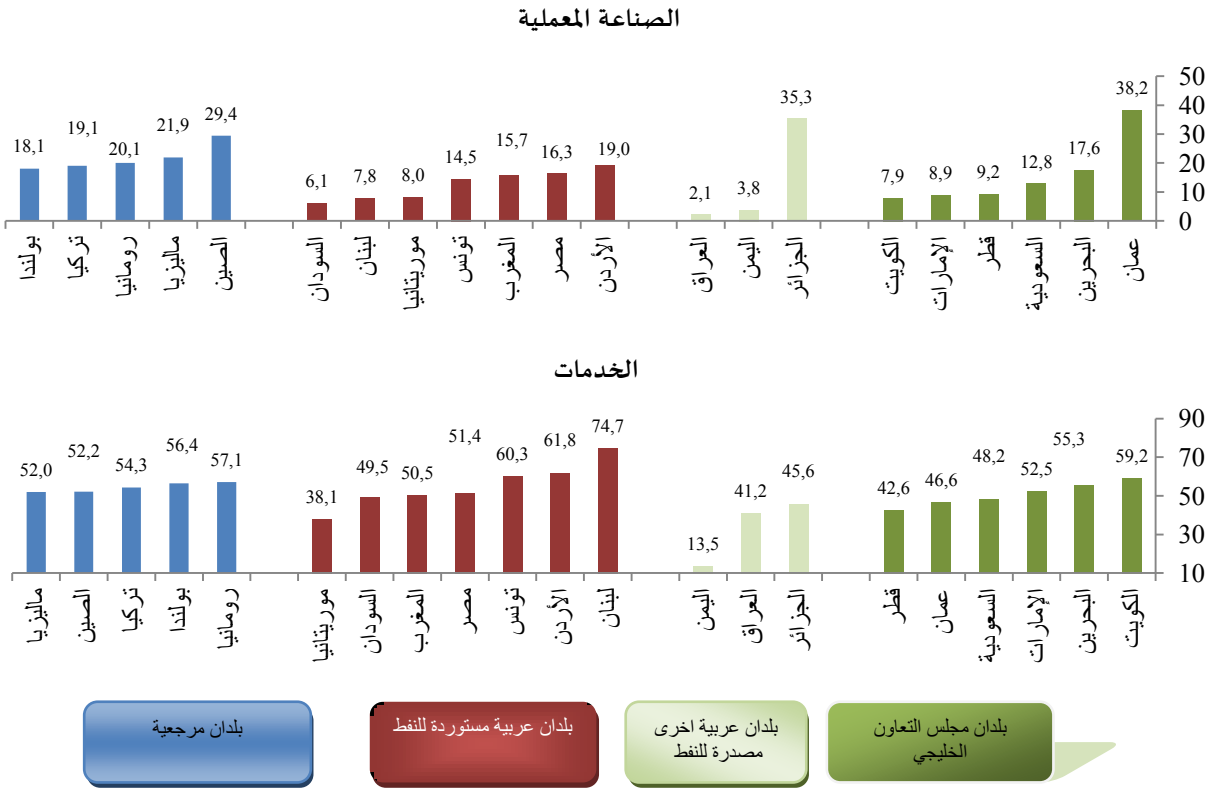

المصدر : WDI

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من ارتفاع حصة هذا القطاع الصناعي في بعض البلدان فهو لا يزال يشكو من ضعف التنويع والإبتكار والتجديد مثلما هو الشأن على سبيل الذكر بالنسبة لعمان حيث تعتمد فيها الصناعات التحويلية على قطاع البيتروكيمياء المرتبط أساسا بقطاع النفط.

هذا ويمثل قطاع الخدمات أهم القطاعات الإقتصادية في لبنان حيث تحتل قطاعات السياحة والمصارف والتجارة مكانة مرموقة تليها الأردن وتونس ولاسيما من خلال المكانة الهامة لقطاع السياحة والتطورات الإيجابية لقطاع تكنولوجيا المعلومات.

وبالتوازي يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في السودان وموريتانيا حيث تمثل حصته على التوالي 31.5% و24.4% في حين تبقى هذه الحصة متواضعة نسبيا في البلدان المستوردة للنفط والتي تتميز بأكثر تنوع في نسيجها الإقتصادي.

وبالنسبة لمجهود الإستثمار فقد بلغ مستويات عالية في موريتانيا والجزائر لتحلّ المراتب الأولى عربيا كما شهد تطورا إيجابيا في مصر والبحرين. وتقلص في عدّة دول عربية بالعلاقة خاصة مع تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان النفطية كذلك بسبب ضعف الإستقرار الإقتصادي والسياسي مثلما هو الشأن في تونس والأردن.

2. مؤشر استقرار الإقتصاد الكلي

سعت جلّ الدول العربية إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي حيث اعتمدت العديد من البرامج والإصلاحات التي مكنتها من التخفيض في عجز التوازنات الكبرى والتحكم في تطور الأسعار والتقليل في تقلبات سعر الصرف.

وعموما حقّقت الدول العربية النفطية أفضل النتائج على مستوى استقرار الإقتصاد الكلي حيث تبوأت الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية وقطر ثم العراق المراتب الأولى. وتعزى هذه النتائج بالأساس إلى التحسن المسجل على مستوى التوازنات الكبرى حيث حققت هذه البلدان فائضا هاما في الميزان الجاري كما تمكنت من التقليص من نسبة عجز الميزانية العامة في الناتج بصفة ملحوظة.

رسم بياني رقم 5 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر استقرار الإقتصاد الكلي

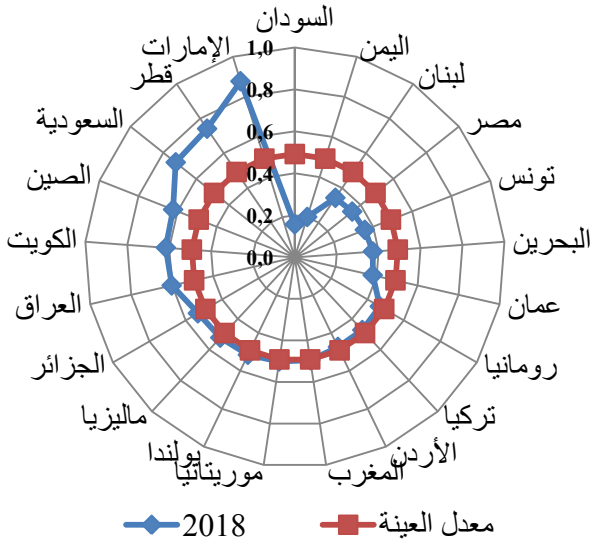

المصدر : إحتساب المعهد

ويرجع التحسن في وضع المالية العامة بالنسبة لهذه البلدان أساسا إلى ارتفاع الإيرادات بالإضافة إلى اعتماد العديد من الإصلاحات المالية من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة. هذا بالتوازي مع تنامي حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح وكذلك ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال إعادة ترتيب الأولويات بشأن النفقات العامة. وقد نجحت البلدان النفطية في التحكم في تطور الأسعار حيث شهدت نسبة التضخم شبه استقرار في العراق والكويت وعمان وقطر ولم تتجاوز 2.5% في العربية السعودية والبحرين. كما تمكنت هذه البلدان من تحقيق استقرار نسبي في تطور أسعار الصرف فضلا عن تمتعها عموما بأعلى نسب الإدخار (باستثناء العراق) مقارنة بباقي بلدان العينة. وتتمتع هذه الدول بالمستوى الأدنى لنسبة الدين الخارجي في الناتج بالرغم من أنه قد شهد ارتفاعا ملموسا خلال السنوات الأخيرة في بعض البلدان على غرار العربية السعودية.

رسم بياني رقم 6 : نسبة الإدخار من الناتج المحلي الإجمالي (%) (2018)

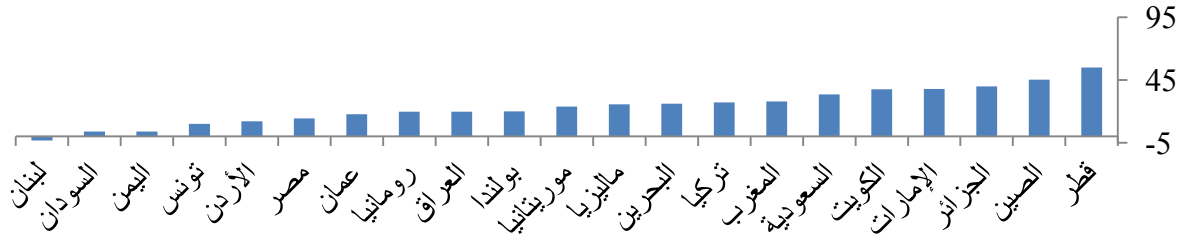

المصدر : WDI

وبالتوازي تمركزت العديد من الدول الغير نفطية (المستوردة للنفط) في مراتب متأخرة على مستوى مؤشر استقرار الإقتصاد الكلي مثلما هو الشأن بالنسبة للسودان (المرتبة 21) ولبنان (المرتبة 19) ومصر (المرتبة 18) وتونس (المرتبة 17). ويعزى ذلك بالأساس إلى تفاقم عجز التوازنات الكبرى وارتفاع نسبة التضخم وتقلب أسعار الصرف فضلا عن الضعف المسجل في نسبة الإدخار.

ومن الملاحظ أن نسبة التضخم قد بلغت مستويات قياسية في السودان حيث تجاوزت 63% جعلتها تتموقع في المرتبة الأخيرة من بلدان العينة. ويرجع ذلك إلى الأوضاع الإقتصادية المتدنية التي عرفتها البلاد إثر انفصال السودان الجنوبية وما نجم عنه من نقص ملموس في الإيرادات العامة للدولة فضلا عن تدني الإنتاج في مختلف الأنشطة الإقتصادية. هذا بالإضافة إلى تأثير الإنخفاض الحاد لقيمة الجنيه السوداني تجاه الدولار الأمريكي والناتج عن النقص المتفاقم في العملة الأجنبية خاصة وأن البلاد تعتمد بشكل كبير على الإستيراد فيما يخص مدخلات الإنتاج وقطاع الأغذية.

كما بقيت نسبة التضخم في مصر في مستويات مرتفعة نسبيا تناهز 20% في 2018 نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب إلغاء الدعم وتحرير سعر الصرف والتي اعتمدت ضمن برنامج إصلاح شامل لاستعادة الإستقرار الإقتصادي للفترة 2016-2019.

رسم بياني رقم 7 : نسبة التضخم (%) (2018)

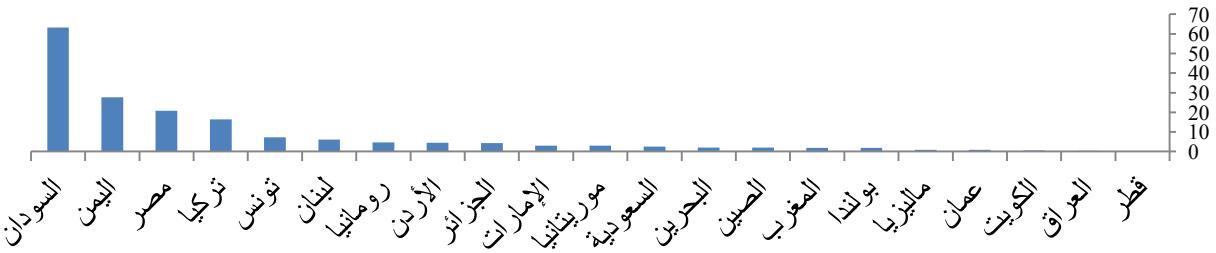

المصدر : WDI

3. مؤشر التنافسية الداخلية

أثبتت التجارب الدولية أن البلدان التي حققت نجاحات هامة هي التي تمكنت من خلق ديناميكية على مستوى السوق الداخلية وجعلها إحدى رافعات النمو باعتبارها تعكس مدى تحسن مستوى المعيشة وتمثل فضاء هاما لتقييم وتحسين تنافسية المنتوج المحلي بما يسمح من تعزيز تموقعه في الأسواق الخارجية.

وعلى هذا الأساس وبالإعتماد على المؤشرات المتعلقة بالإستهلاك الخاص والدخل الفردي وحصة السوق الداخلية والضغط الجبائي، تبرز النتائج أن أداء الدول النفطية في السوق الداخلية كان عموما أهم مقارنة بالبلدان العربية المستوردة للنفط التي صنفت في الثلث الأخير من بلدان العينة. فقد حافظت قطر على المركز الأول تليها الكويت والعربية السعودية ثم عمان والإمارات العربية المتحدة في حين كانت المراتب المتأخرة من نصيب كل من موريتانيا (20) والسودان (18) والمغرب (17) وتونس (16).

رسم بياني رقم 8 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر التنافسية الداخلية

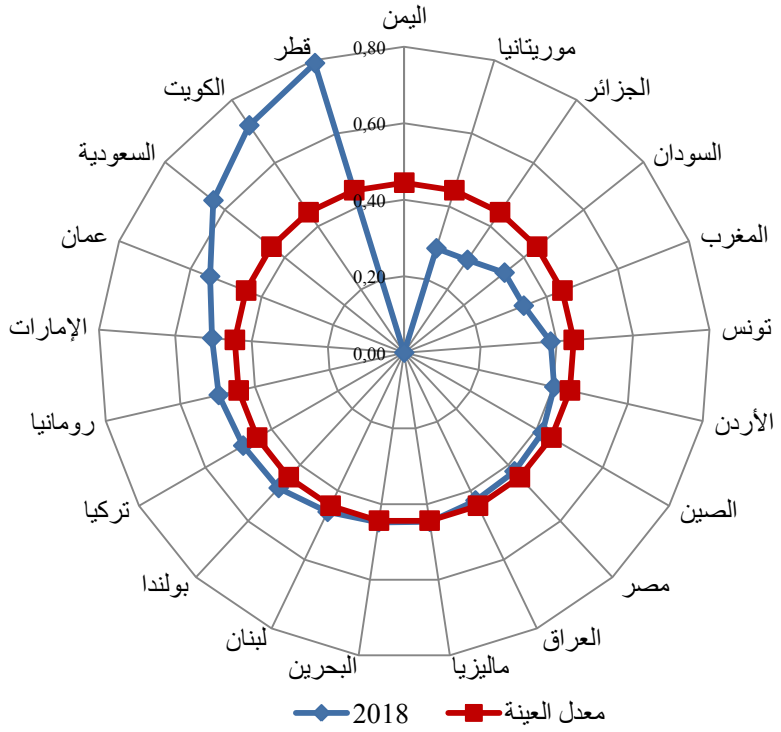

المصدر : إحتساب المعهد

هذا وقد تميزت البلدان العربية النفطية بأعلى مستويات الدخل والإستهلاك الخاص للفرد بسعر التكافؤ للدولار الدولي القار بما يعكس أهمية القدرة الشرائية ومستوى المعيشة العالي في هذه البلدان التي تصنف من أغنى دول العالم باعتبار امتلاكها لثروات واحتياطي كبير من الطاقة.

رسم بياني رقم 9 : الدخل الفردي بسعر التكافؤ للدولار الدولي القار(2018)

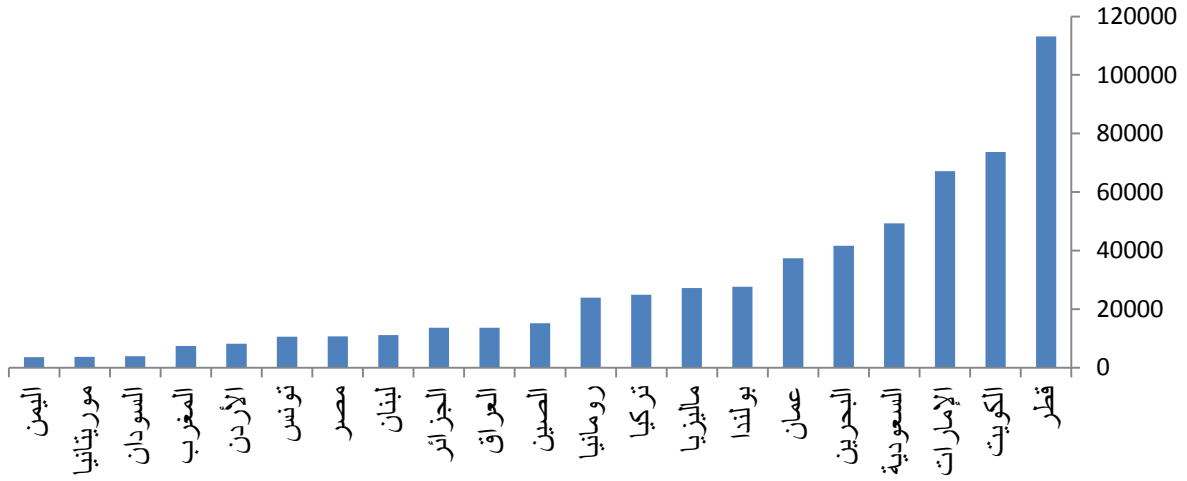

المصدر : WDI

وتجدر الإشارة إلى أن المستوى المرتفع للإستهلاك الخاص للفرد لم يصاحب في بعض البلدان النفطية بتنمية حقيقية للقطاعات الإنتاجية وإنما اعتمد على الإستيراد مثلما هو الشأن بالنسبة للإمارات العربية المتحدة والبحرين حيث لم تتعد فيها حصة السوق الداخلية 8.5% و15% تباعا خلال 2018 كما أن قيمة الإيرادات في الطلب الداخلي قد بلغت فيها مستويات مرتفعة تفوق 80%.

رسم بياني رقم 10 : الإستهلاك الخاص للفرد بسعر التكافؤ للدولار الدولي القار(2018)

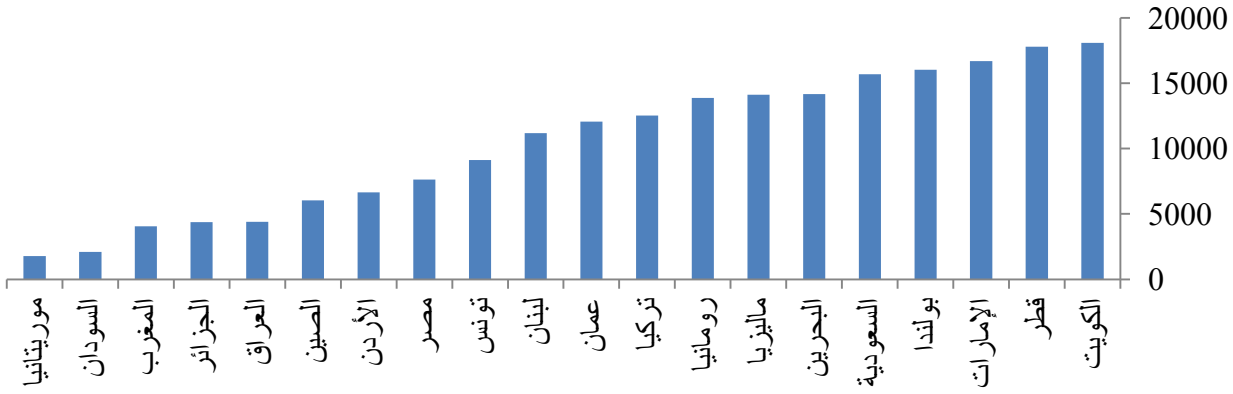

المصدر : WDI

ومن الملاحظ أن السودان تتصدر بلدان العينة على مستوى حصة السوق الداخلية تليها مصر ثم الجزائر. ويعزى هذا الترتيب المتقدم للسودان إلى ضعف الواردات التي لا تتعدى قيمتها 12% من الطلب الداخلي وذلك باعتبار أن اقتصادها يعتمد أساسا على قطاع الفلاحة وأن مساهمة القطاع الصناعي في النموّ ضعيفة جدا (ضعف واردات التجهيز لقلة الإستثمار في هذا القطاع).

رسم بياني رقم 11 : حصة السوق الداخلية (%) (2018)

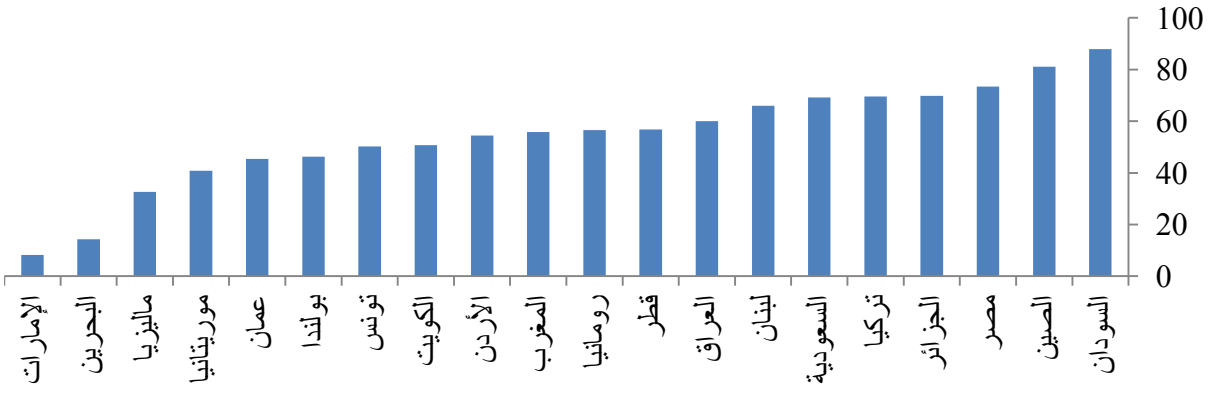

المصدر : إحتساب المعهد وWDI

وفيما يخص مؤشر اللحاق ببلدان الإتحاد الأوروبي فقد تربعت قطر على رأس قائمة بلدان العينة حيث بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج (بحسب تعادل القدرة الشرائية) حوالي 300% من معدل هذه البلدان تليها الإمارات العربية المتحدة (160%) والكويت (154%) ثم العربية السعودية (129%). إلا أن مستوى هذا المؤشر لم يتعدّ 28% و21% بالنسبة لتونس والمغرب تباعا وكذلك 10% بالنسبة لموريتانيا والسودان.

رسم بياني رقم 12 : مؤشر اللحاق ببلدان الإتحاد الأوروبي (%) (2018)

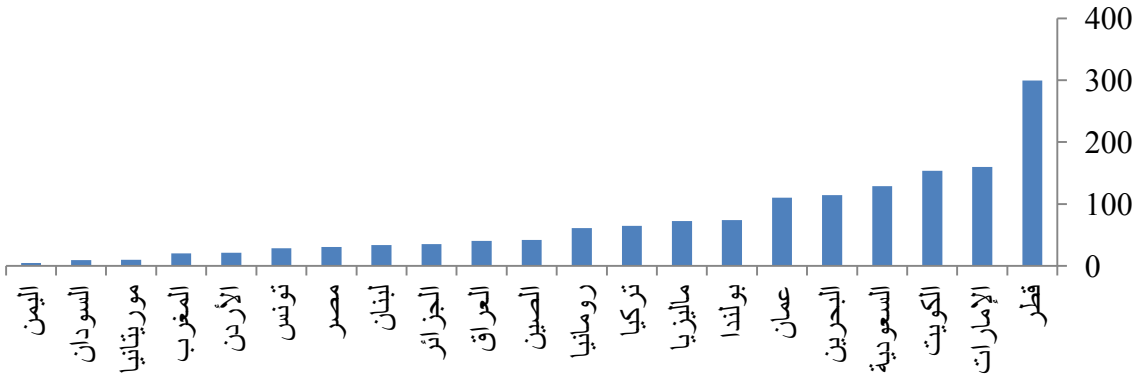

المصدر : إحتساب المعهد وChelem

ولئن كان العامل المشترك بين الدول العربية المستوردة للنفط هو المستوى المتدني لنصيب الفرد من الدخل ومن الإستهلاك الخاص وكذلك ضعف مؤشر اللحاق ببلدان الإتحاد الأوروبي، إلا أنها اتسمت عموما باشتداد درجة المزاحمة في السوق الداخلية على عكس البلدان النفطية، مما يوحي أن النمو الإقتصادي الذي حققته هذه الأخيرة لم يكن قائما على مستوى مقبول من التنويع في مصادر الدخل والنمو.

رسم بياني رقم 13 : درجة المزاحمة في السوق الداخلية (%) (2018)

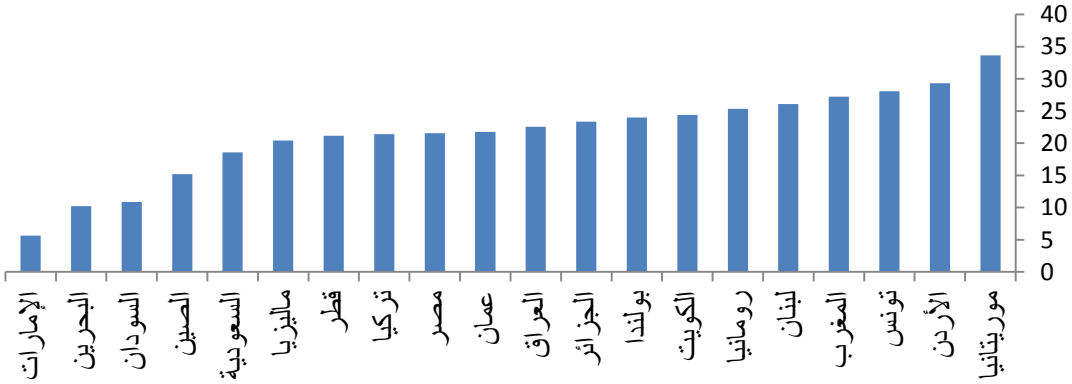

المصدر : إحتساب المعهد وWDI

وبالتوازي مع هذه النتائج تبقى الجزائر وتونس والمغرب من أكثر الدول التي تشكو ثقل الضغط الجبائي حيث بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي 37.2% و23.1% و21.7% تباعا في 2018، الشيء الذي جعلها تحتل مراتب متأخرة (المراتب 19 و18 و17 تباعا).

رسم بياني رقم 14 : نسبة الضغط الجبائي (%) (2018) (*)

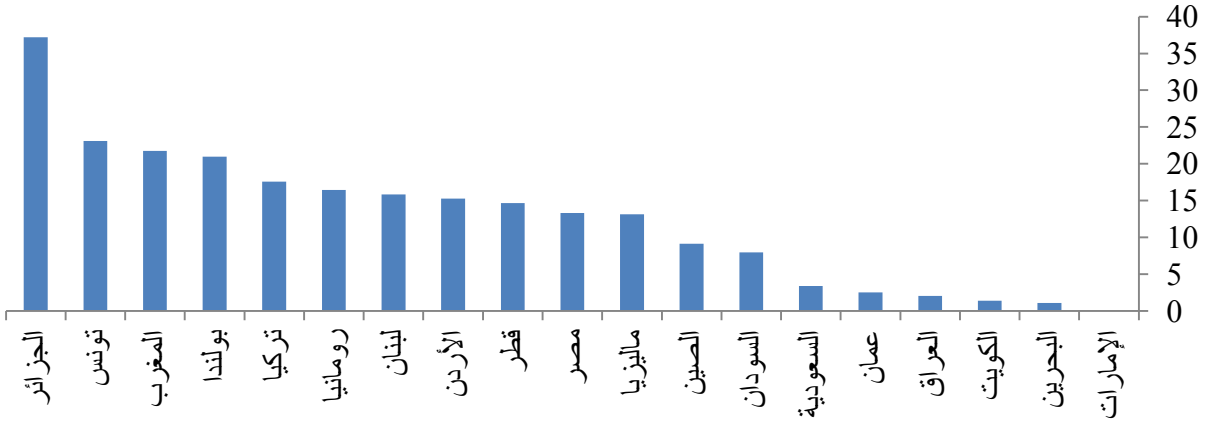

(*) : لم يتم اعتبار موريتانيا واليمن لعدم توفر المعلومات
المصدر : بوابة وزارة المالية وWDI

4. مؤشر التنافسية الخارجية

يعكس مؤشر التنافسية الخارجية قدرة البلد على الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال النهوض بصادراته وتعزيز تموقع منتوجه والرّفع من حصصه في الأسواق الخارجية. ويبقى هذا الأداء رهين عدة محددات على غرار تنويع الصادرات حسب المنتوج والأسواق والإرتقاء بالنوعية...

وتبرز النتائج المتعلقة بهذا المؤشر تباين أداء دول العينة فيما بينها بشكل كبير حيث كانت المراتب الأولى من نصيب بلدان جنوب شرق آسيا (الصين وماليزيا) وأوروبا الوسطى والشرقية (بولندا ورومانيا) وتركيا. وجاءت بعد ذلك تونس والمغرب والإمارات العربية المتحدة والأردن لتحتل على التوالي المراكز 6 و7 و8 و9 من مجموع بلدان العينة.

رسم بياني رقم 15 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر التنافسية الخارجية (2018)

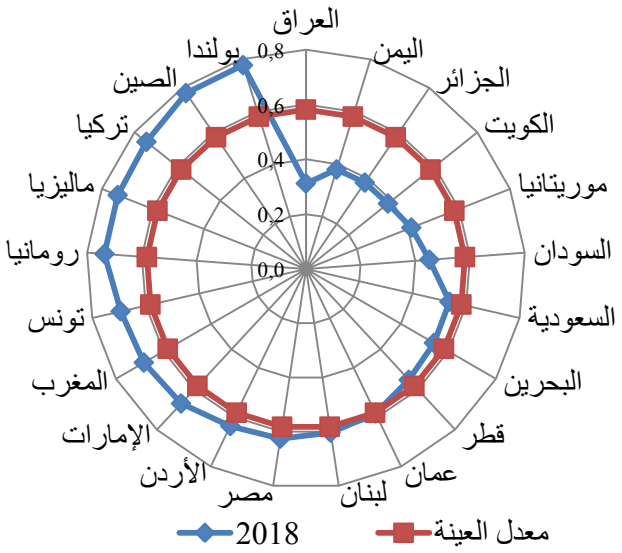

المصدر : إحتساب المعهد

وتتميّز اقتصاديات هذه الدول العربية ولا سيما منها المستوردة للنفط بأكثر تنويع للصادرات حسب المنتوج وهو ما يتوافق مع التقدم النسبي الذي حققته على صعيد تنويع قاعدة الإنتاج مقارنة بالدول النفطية التي ارتبطت اقتصادياتها بشكل وثيق بالقطاع النفطي.

رسم بياني رقم 16 : تنويع الصادرات حسب المنتوج (2018) (*)

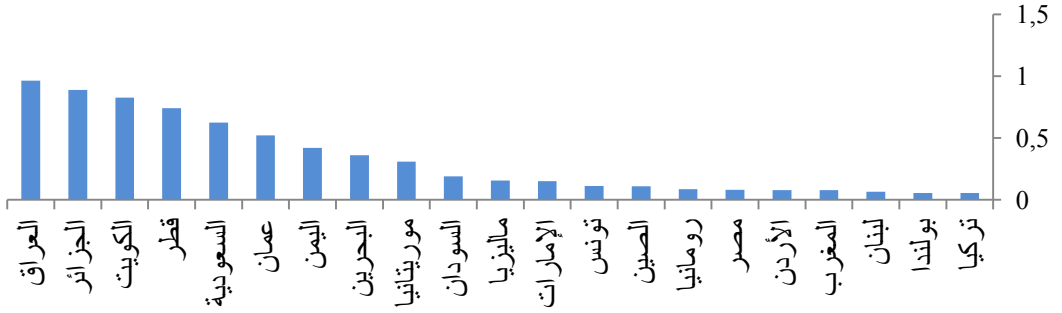

المصدر : إحتساب المعهد وtrademap

(*) حسب مؤشر Herfindahl كلما كان مستوى المؤشر منخفضا كان البلد أكثر تنويعا

وبالتوافق مع هذه النتائج كانت حصة صادرات الصناعات التحويلية في إجمالي صادرات السلع الأعلى في هذه الدول حيث فاقت 80% في تونس خلال سنة 2018 مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة من مجمل بلدان العينة بعد الصين ورومانيا وتتصدر قائمة الدول العربية. كما ناهزت هذه الحصة 73% في الأردن و70% في المغرب مما مكنها أن تحافظ على تموقعها في المراتب 6 و7 تباعا بعد تركيا وبولندا.

رسم بياني رقم 17 : حصة صادرات الصناعات التحويلية في إجمالي صادرات السلع (%)(2018)

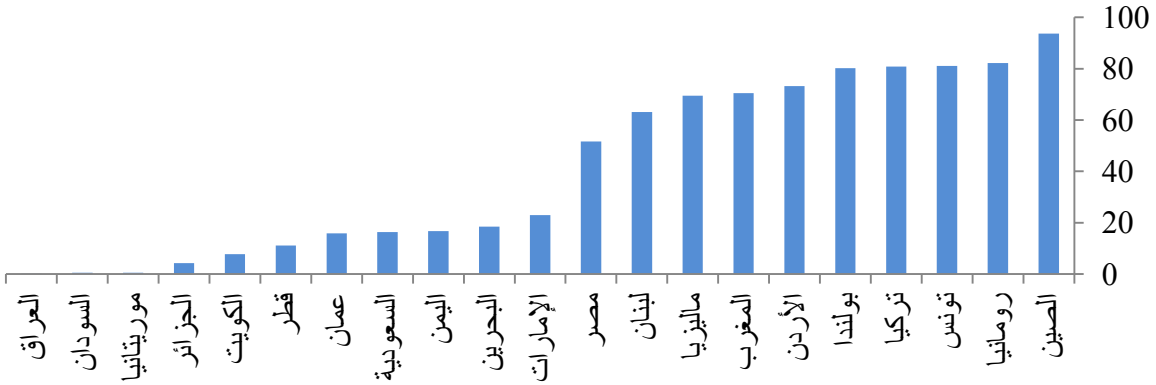

المصدر : إحتساب المعهد وChelem

وبالتوازي مع هذه النتائج حققت الدول العربية النفطية ولا سيما منها دول مجلس التعاون الخليجي أعلى نسبة تغطية الصادرات للواردات حيث احتلت كل من قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة ثم عمان والكويت الخمسة مراتب الأولى. وتعكس هذه النتائج فائضا في الميزان التجاري لهذه الدول الغنية بالنفط مقابل عجزا تجاريا حادا في كل من لبنان وموريتانيا ومصر والأردن.

رسم بياني رقم 18 : نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات (%) (2018)

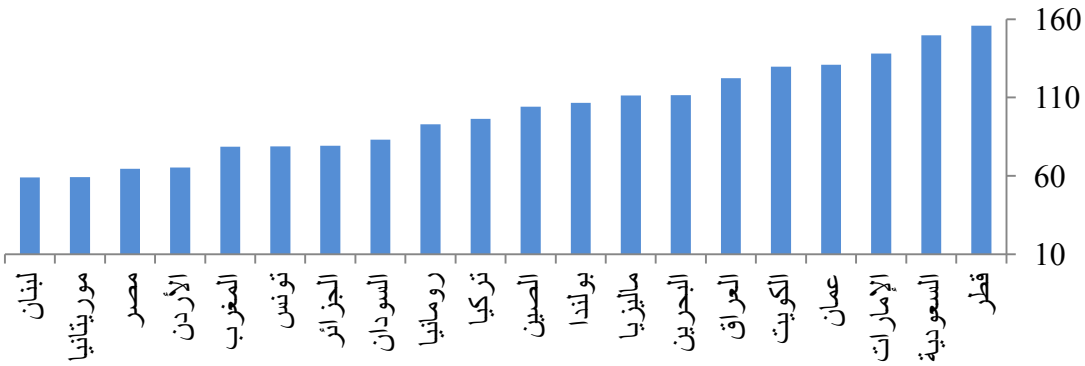

كما شهد تطور حصص السوق الخارجية لهذه الدول تحسنا ملموسا خلال 2018 بنسق يناهز 35% في عمان و28% في العراق و22% في العربية السعودية و19% في الكويت ويعزى ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط نتيجة للقيود التي فرضها "الأوبك" لخفض الإنتاج وما نجم عنه من تراجع معروض النفط في السوق.

رسم بياني رقم 19 : تطور حصص السوق الخارجية (%) (2018)

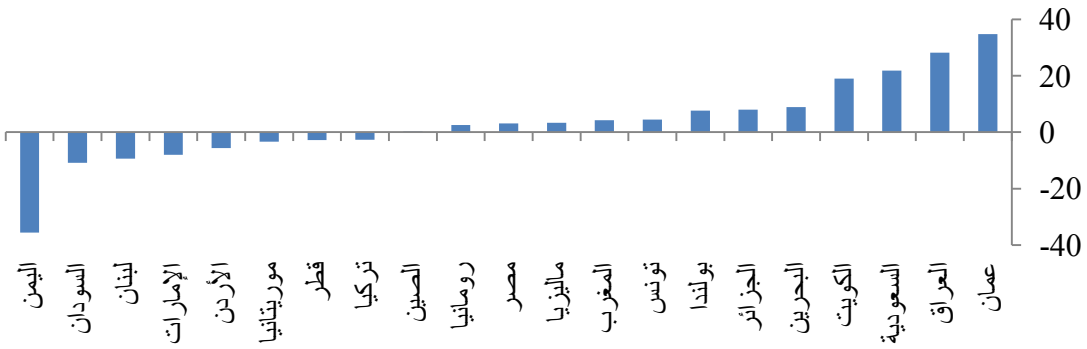

المصدر : trademap واحتساب المعهد

5. مؤشر الإندماج

يعد الإندماج في منظومة الإقتصاد العالمي والإنفتاح على الخارج أمرا حتميا لدفع التصدير وزيادة النمو وتعزيز القدرة التنافسية. ويتجلى ذلك من خلال حركة رؤوس الأموال والإستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر لما توفره من فرص لتوطين واستخدام التكنولوجيات والتقنيات الحديثة ونقل للمعرفة بالإضافة إلى دعم عمليات البحث والتطوير. ويبرز ذلك جليا من خلال النجاحات التي حققتها عدة بلدان من منطقة شرق آسيا حيث تحول جزء كبير منها من إحدى أفقر المناطق في العالم إلى أكثرها ديناميكية على غرار أندونيسيا وماليزيا.

رسم بياني رقم 20 : ترتيب بلدان العينة الإجمالي لمؤشر الإندماج لسنة 2018

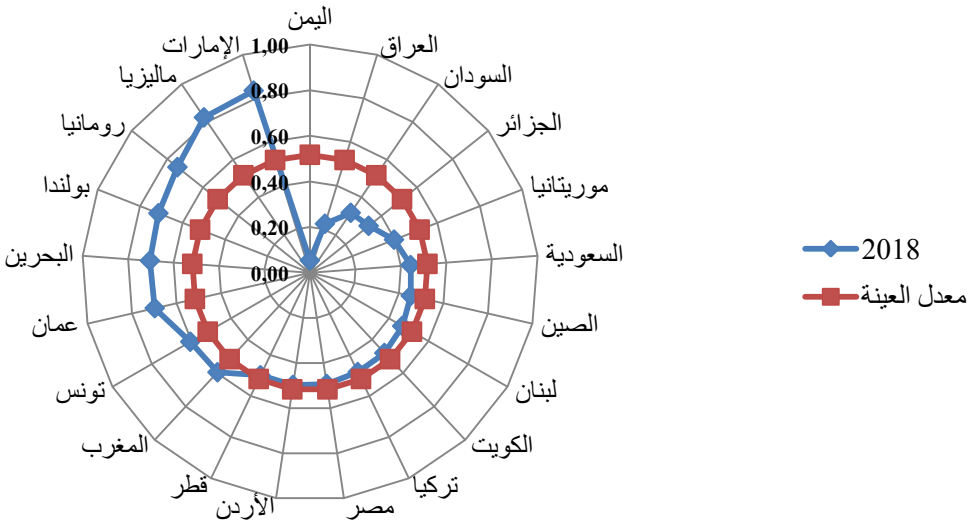

المصدر : إحتساب المعهد

وقد أبرزت النتائج على مستوى مؤشر الإندماج أن الامارات العربية المتحدة قد تصدرت قائمة بلدان العينة وجاءت البحرين وعمان وتونس في المراكز 5 و6 و7 تباعا بعد ماليزيا ورومانيا وبولندا. إلا أن اليمن والعراق والسودان قد حلّت في المراتب الأخيرة.

وتميزت الدول العربية التي صنفت من الأوائل على مستوى هذا المؤشر بدرجة انفتاح عالية ناهزت 162% بالإمارات العربية و159% بالبحرين و132% بماليزيا.

رسم بياني رقم 21 : مؤشر الإنفتاح (%) (2018)

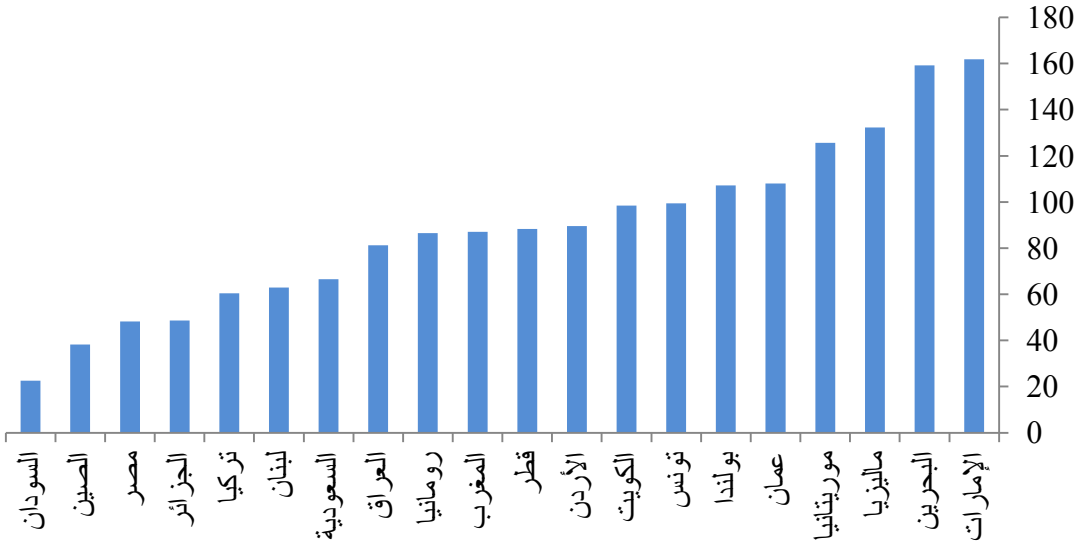

المصدر : WDI واحتساب المعهد

كما اتسمت بعض البلدان العربية النفطية بجاذبية عالية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي 5.1% في عمان و3.9% في البحرين و3.1% مما جعلها تحتل المراتب 2 و3 بعد لبنان التي تبوأت المرتبة الأولى من ضمن بلدان العينة. وفي المقابل سجلت العراق وقطر واليمن تراجعا لافتا في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لتأتي في المراتب الأخيرة. ويعزى ذلك بالأساس إلى حالة التوتر السياسي بمنطقة الخليج إثر قرارات الحصار من قبل السعودية والإمارات والبحرين ضد قطر فضلا عن غياب الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والأمني في اليمن والعراق.

رسم بياني رقم 22 : نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي (%) (2018)

المصدر : الأونكتاد - WIR

وتشير البيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن الإستثمارات الواردة إلى الدول العربية مثلت ما نسبته 2.4% من الإجمالي العالمي كما تواصل تركز الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية خلال سنة 2018، حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان على نحو 68.5 في المائة من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية[5].

هذا ويبين مؤشر تسهيل ممارسة الأعمال عموما أن الدول العربية الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر تتمتع بترتيب متميز من ضمن بلدان العينة حيث تحتل الإمارات العربية المرتبة الأولى تليها المغرب والبحرين ثم عمان. ويعكس هذا الترتيب المتميز الجهود التي قامت بها حكومات هذه الدول من خلال اعتماد العديد من الإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال. وحسب تقرير البنك الدولي حول تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال فإن الامارات - أحد اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- التي تعتبر من ضمن أفضل 20 اقتصادًا في العالم (المركز 11 عالميا) قد نفّذت 4 إصلاحات تتعلق بإلغاء جميع التكاليف للحصول على الكهرباء وتحسين التسجيل عبر الإنترنت للشركات الجديدة وتعزيز الحصول على القروض فضلا عن تسهيل نقل الملكية من خلال تحسين شفافية نظام إدارة الأراضي.

رسم بياني رقم 23 : تطور مؤشر تسهيل ممارسة الأعمال 2018

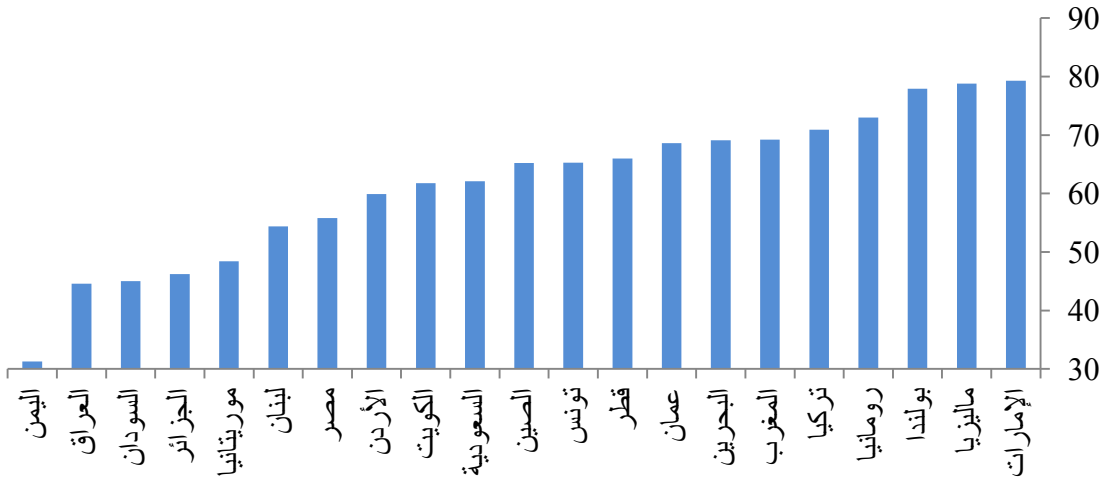

المصدر : Doing business

5- التقرير السنوي 34 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

6. مؤشر النظام المالي

يُعد تطوير السوق المالية ونجاعة النظام البنكي عن طريق تنويع مصادر التمويل واستخدام الموارد المالية بكفاءة محددا أساسيا لبناء قاعدة إنتاجية متينة وتطوير النسيج الإقتصادي باعتبار دوره الفعال في تمويل الإقتصاد وتلبية حاجيات الإستثمار الخاص. هذا ويقع إعداد مؤشر النظام المالي بالإعتماد على المتغيرات المتعلقة بحجم التداول والقيمة السوقية للأسهم من الناتج المحلي الإجمالي وعدد المؤسسات المدرجة بالبورصة والكتلة النقدية ونسبة القروض غير المجدية.

رسم بياني رقم 24 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر النظام المالي (2018)

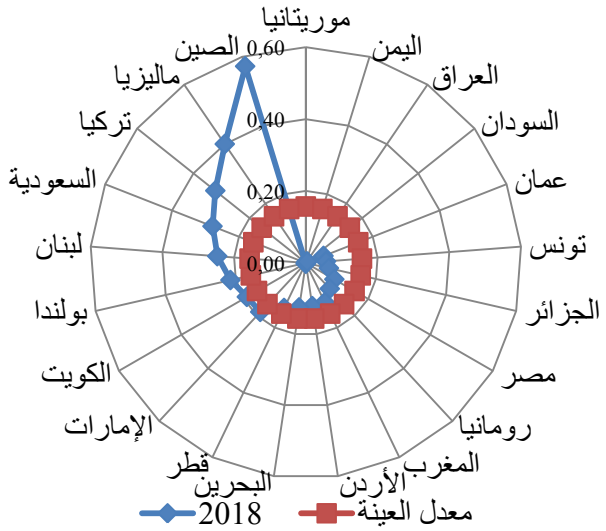

المصدر : إحتساب المعهد

وتبين النتائج على مستوى هذا المؤشر أن بعض الدول الأسيوية قد حافظت على تموقعها في مراتب متقدمة حيث تصدرت الصين وماليزيا قائمة بلدان العينة تليها تركيا التي حلت في المركز الثالث. أما على المستوى العربي فقد تبوأت العربية السعودية المرتبة الأولى تليها لبنان ثم الكويت والإمارات وقطر لتحل ضمن العشرة الأوائل. ويعود التموقع المتميز لهذه البلدان الى ارتفاع القيمة السوقية للشركات المدرجة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) التي بلغت أعلى المستويات في ماليزيا (112%) وكذلك في الدول العربية النفطية بنسب تناهز 85% في قطر و67% في الكويت و63% في العربية السعودية و58% في البحرين و57% في الإمارات مما مكنها من تصدر قائمة بلدان العينة.

رسم بياني رقم 25 : نسبة القيمة السوقية من الناتج المحلي الإجمالي (%) (2018)*

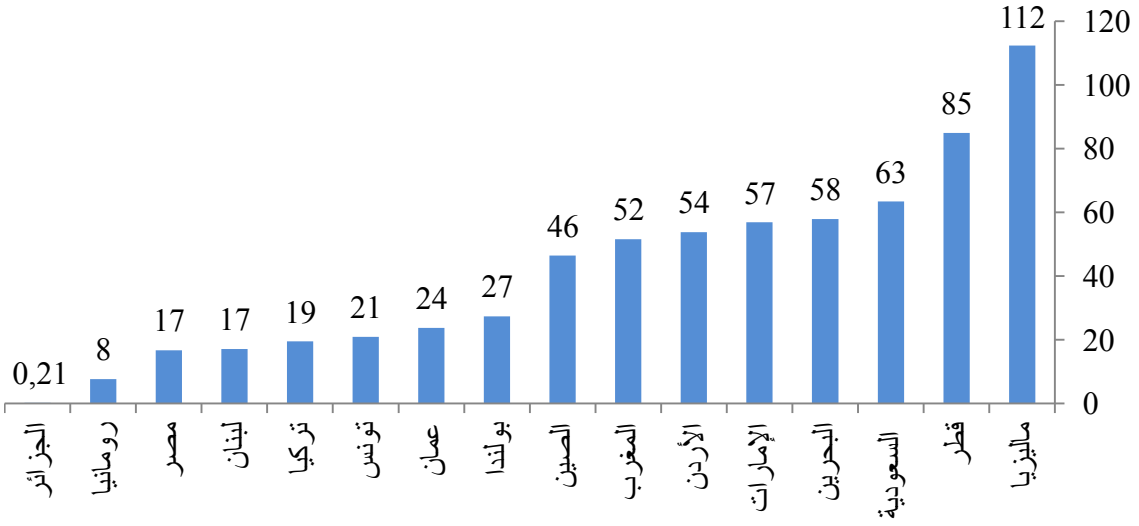

المصدر : WDI
(*) لم يقع اعتبار العراق والكويت وموريتانيا والسودان واليمن لعدم توفر المعلومات

كما يرجع الترتيب المتميز لهذه البلدان إلى أهمية حجم تبادل الأسهم في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ عموما في دول الخليج مستويات أفضل من بلدان شمال افريقيا وكذلك من بعض دول أوروبا الوسطى والشرقية على غرار رومانيا وبولندا.

رسم بياني رقم 26 : حجم تبادل الأسهم في الناتج المحلي الإجمالي (%) (2018)

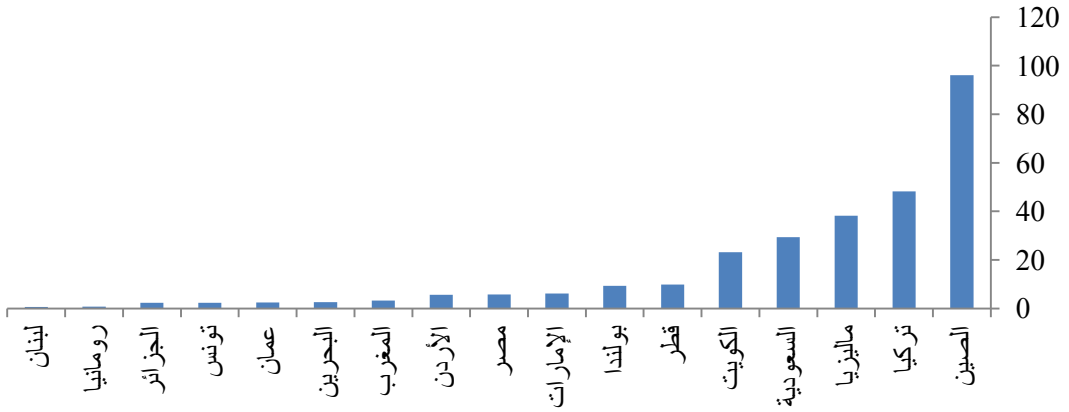

المصدر : WDI

وانطلاقا من هذه النتائج نلاحظ أن البلدان النفطية هي الأحسن أداء على مستوى السوق المالية وذلك لما تحظى به من إيرادات نفطية ومدخرات هامة لدى الأفراد أدت إلى بروز الأسواق المالية باعتبارها أحد الوسائل المتقدمة في استثمار هذه الفوائض المالية وتوظيف المدخرات في مجالات إنتاجية وتمكين المساهمين من بيع حصصهم أو شراء أسهم إضافية.

وبالتوازي مع هذه النتائج تباينت وضعية السياسة النقدية في الدول العربية حيث لجأت بعض البلدان إلى سياسة توسعية بهدف دعم النشاط الإقتصادي والتشجيع على القروض المسندة للقطاع الخاص بينما ركزت بلدان أخرى على سياسة نقدية تقييدية سواء في ظل نظم أسعار الصرف الثابتة أو بهدف احتواء الضغوط التضخمية.

هذا ويجدر الذكر أن عدة دول غير نفطية تميزت بنسب تضخم مرتفعة قد انتهجت سياسة نقدية تقييدية تم بمقتضاها الترفيع في نسبة الفائدة مثلما هو الشأن للسودان ومصر حيث بلغت هذه النسبة أعلى مستوياتها بمعدل 16.7% و12.25% تباعا. وبالتوازي تبقى الدول العربية النفطية وخاصة منها دول مجلس التعاون الخليجي أقل بلدان العينة في نسب الفائدة[6] التي لم تتجاوز معدل 2% في كل منها بالرغم من الترفيع الذي قامت به هذه البلدان خلال 2018 باستثناء قطر والكويت للإبقاء على سياسة أسعار الصرف الثابتة لعملاتها مقابل الدولار.

هذا وقد أثرت السياسات النقدية المعتمدة على تطور الكتلة النقدية (ن2) في البلدان العربية حيث تراجعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي في جل البلدان خلال 2018 وكان هذا التراجع ملحوظا في كل من قطر والعراق ومصر. وفي المقابل نمت هذه النسبة بشكل كبير في السودان بنسق يناهز 75% وذلك نتيجة أوضاع تمويل الموازنة العامة التي انعكست على وضعية السيولة النقدية بما أدى إلى ارتفاع كبير لمعدل التضخم. وقد مثل هذا الإرتفاع في السيولة تحديا هاما حيث أن البنك المركزي في السودان يفتقد الأدوات السياسية النقدية الكافية التي تمكن من امتصاص الكم الهائل من السيولة الفائضة في الأسواق.

رسم بياني رقم 27 : نسبة الكتلة النقدية* من الناتج المحلي الإجمالي (%) (2018)

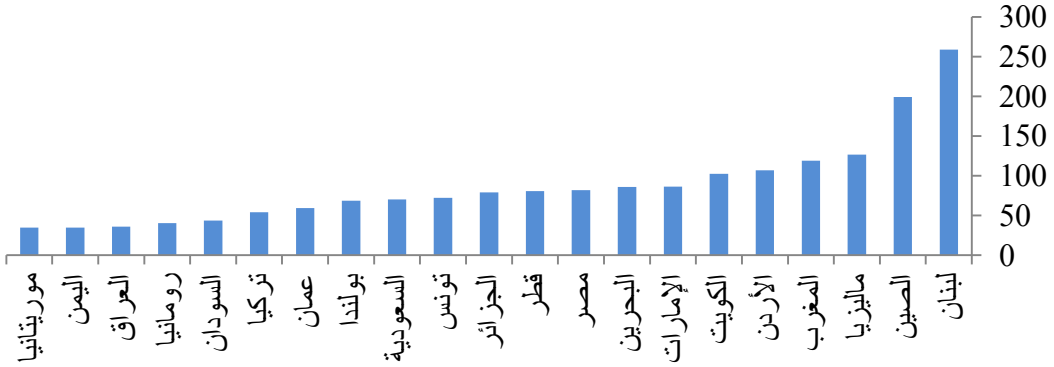

المصدر : WDI
* : الكتلة النقدية ن 2

6- المصدر : أسعار الفائدة عالميا –اتحاد البنوك العربية
بلغ سعر الفائدة 2 في المائة في الكويت و1.75 في المائة في سلطنة عُمان فيما بلغ 1.5 في المائة في كل من قطر والبحرين والإمارات، بينما سجلت السعودية أقل أسعار للفائدة خليجيا بـ 1.25 في المائة.

III. مؤشر التنافسية الكامنة

يعنى مؤشر التنافسية الكامنة بمحددات التنافسية على المدى المتوسط والبعيد ويهتم بالعوامل المتعلقة بتثمين العنصر البشري واستعمال التكنولوجيا واقتصاد المعرفة والتجديد. وتفيد النتائج المسجلة في هذا الإطار أن بولندا وماليزيا قد تبوأتا صدارة مجموع بلدان العينة خلال سنة 2018. أما على الصعيد العربي فقد حلت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت في مراكز متقدمة (3 و5 تباعا) لتحتل المراتب الأولى والثانية عربيا. وتعود المراكز المتقدمة لهذه الدول العربية إلى النتائج المسجلة على مستوى تثمين العنصر البشري والبنية التحتية التكنولوجية فضلا عن التجديد واقتصاد المعرفة بالنسبة للإمارات. وفي المقابل نشير أن المراتب الأخيرة كانت من نصيب السودان وموريتانيا واليمن (21 و20 و19 على التوالي).

رسم بياني رقم 28 : مؤشر التنافسية الكامنة (2018)

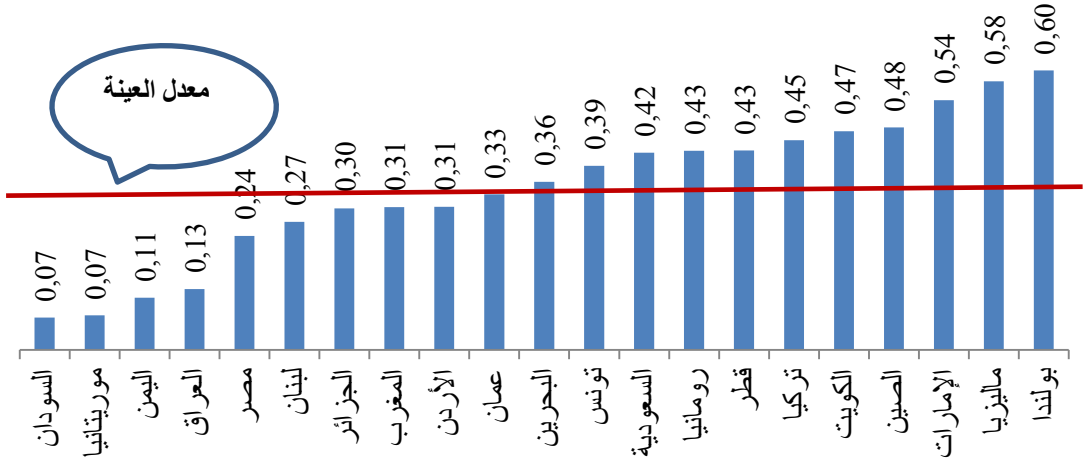

المصدر : إحتساب المعهد

1. مؤشر الموارد البشرية

يُعتبر رأس المال البشري مصدرا أساسيا للنمو باعتبار دوره الفعال في الإرتقاء بمستوى الإنتاجية من خلال الإستثمار في تنمية قدراته وتطوير المهارات والمعارف.

فعلى مستوى هذا المؤشر تبرز النتائج المسجلة في 2018 أن البلدان العربية النفطية ولا سيما منها دول مجلس التعاون الخليجي قد احتلت مراتب متقدمة حيث تصدرت الكويت مجموع بلدان العينة تليها الإمارات وقطر والعربية السعودية وعمان والبحرين في المراكز الأولى بعد تركيا وبولندا (المراكز 3 و4 تباعا).

رسم بياني رقم 29 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر الموارد البشرية (2018)

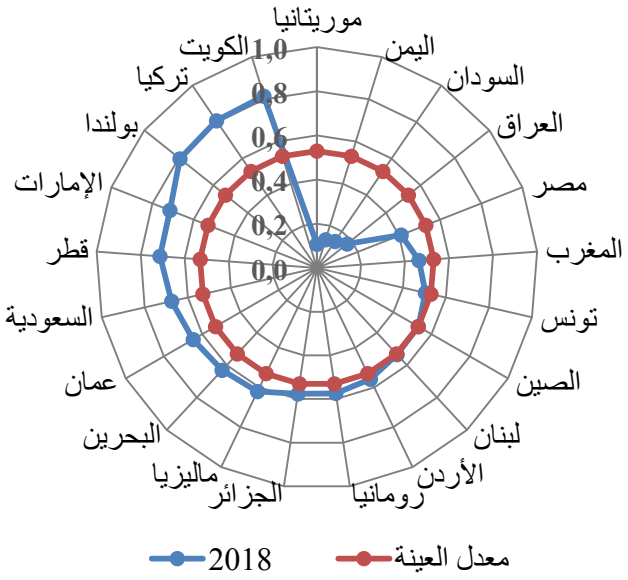

المصدر : إحتساب المعهد

ومن الملاحظ أن الإمارات وقطر والكويت والسعودية قد تميزت بأعلى مستويات نفقات الصحة وكذلك بالنسبة للنفقات العمومية لتعليم الفرد حيث تمكنت عمان من التموقع في المركز 3 بعد قطر والسعودية. ويعود ذلك بالأساس إلى العائدات النفطية التي تتمتع بها هذه البلدان في حين جاءت كل من موريتانيا والسودان وكذلك بلدان شمال إفريقيا في أواخر الترتيب.

رسم بياني رقم 30 : إجمالي الانفاق العام على التعليم والصحة للفرد (بالدولار الجاري لسنة 2018)

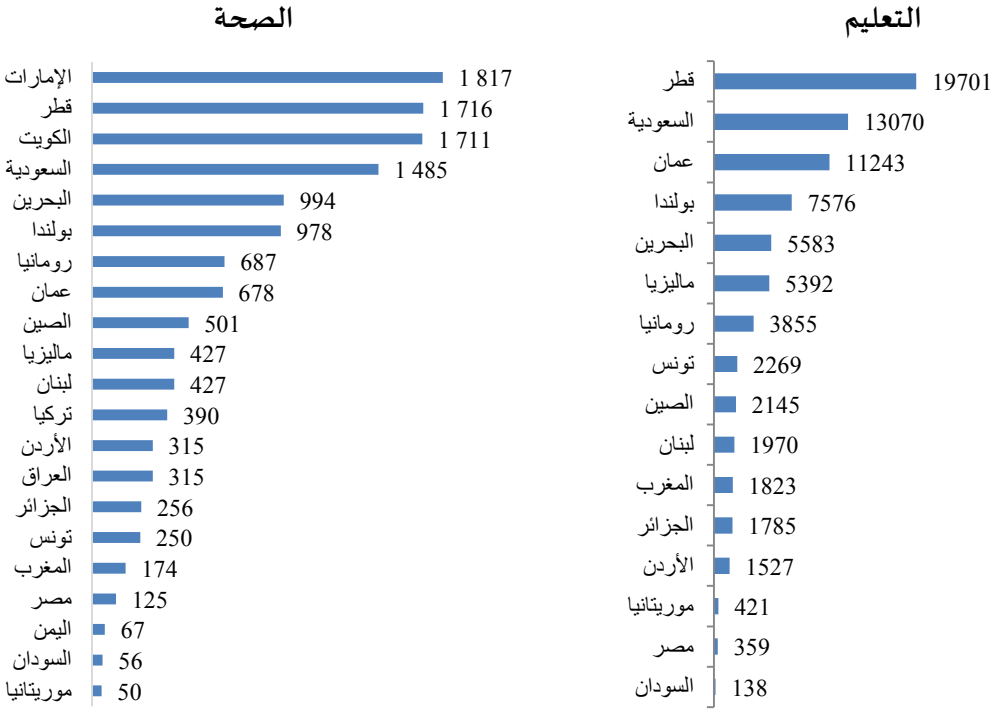

المصدر : WDI

وبالتوازي بلغ مؤشر أمل الحياة عند الولادة مستويات عالية في قطر (80 سنة) لبنان (78.8) والامارات (77.6) وعمان (77.4) إلا أنه كان الأدنى في موريتانيا (64.5) والسودان (64.9) واليمن (66.1)

رسم بياني رقم 31 : أمل الحياة عند الولادة (سنوات)
(2018)

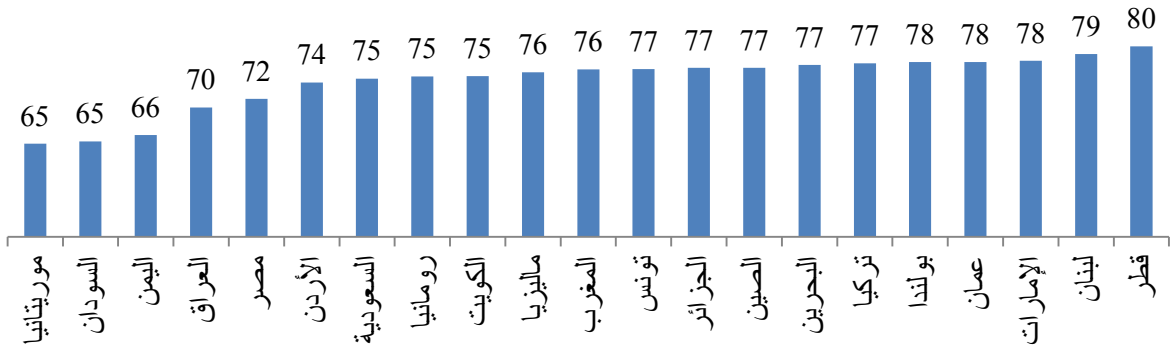

المصدر : WDI

وتبقى نسبة المتعلمين في البلدان العربية دون ما سجلته بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية على غرار بولندا ورومانيا التي جاءت في المراتب الأولى والثانية من مجموع بلدان العينة تليها الأردن والبحرين لتحتل صدارة البلدان العربية بنسب تناهز 98.2% و97.5% تباعا. وفي المقابل كانت المراكز الأخيرة من نصيب موريتانيا والسودان.

رسم بياني رقم 32 : نسبة المتعلمين* (2018)

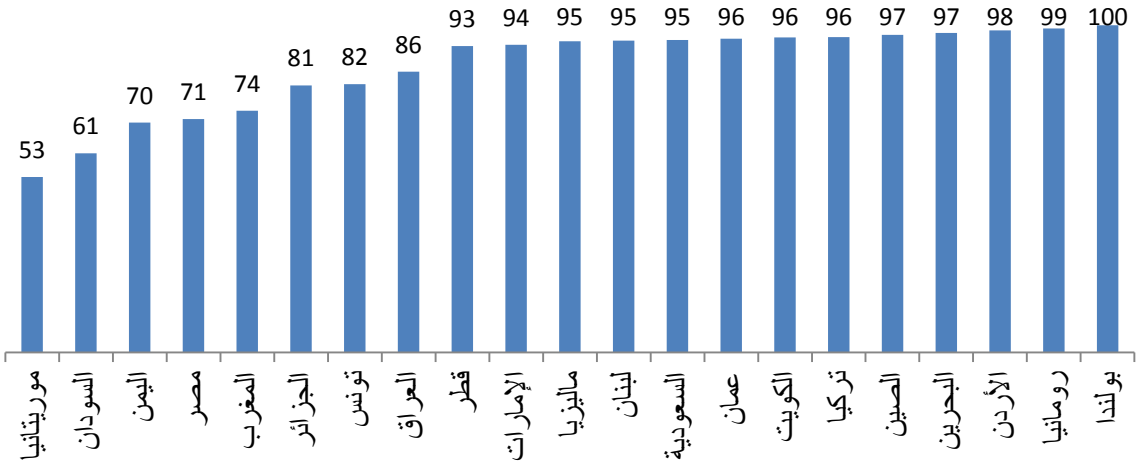

المصدر : WDI
(*): معدل معرفة القراءة والكتابة

كما بلغت نسبة أصحاب الشهائد العليا لكل 1000 ساكن نشيط أعلى مستوياتها في بولندا والجزائر والأردن وتركيا بنسب تفوق 25%. وفي المقابل بلغت هذه النسبة مستويات متدنية في قطر والإمارات بالرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق على التعليم بهذين البلدين. ويرجع ذلك بالأساس إلى تركيبة السكان بهما حيث تتكون من 89% من الوافدين والذين يمثلون نسبة هامة من السكان النشيطين.

رسم بياني رقم 33 : عدد أصحاب الشهائد العليا لكل 1000 ساكن نشيط (2018)

المصدر : WDI

وفي العموم تشكو عدة دول عربية من استفحال ظاهرة التسرب من المدرسة وما يشكله من "مخزون" شبابي معرض للتهميش والإنحراف وبالتالي يجب معالجة وتدارك هذه الظاهرة باستراتيجية جديدة لاستيعاب هذه الشريحة من الأطفال وتوجيههم نحو التكوين المهني والتدريب مع الأخذ بعين الإعتبار احتياجات سوق العمل على المستوى القطري أو الإقليمي وحتى الدولي.

رسم بياني رقم 34 : نسبة الأطفال المنقطعين عن الدراسة (% من فئة السكان في سن المدرسة الإبتدائية) (2018)

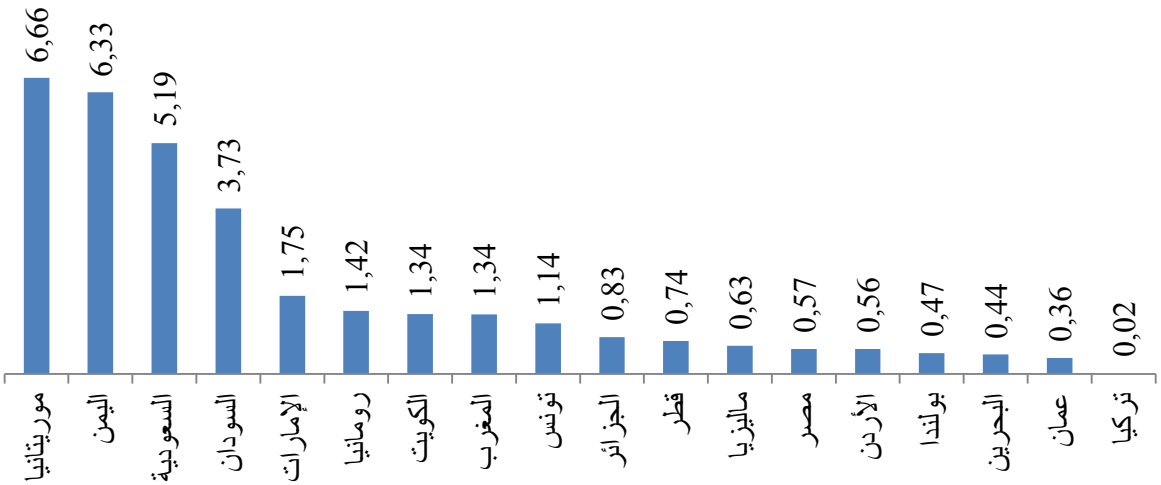

المصدر : WDI

وتشير هذه النتائج إلى وجود هوامش تحسين هامة بالنسبة للبلدان العربية غير المصدرة للنفط مما يستدعي تكثيف الجهود لرفع كفاءة الموارد البشرية واللحاق بالبلدان الأكثر تقدما ولاسيما في ظل الثورة الصناعية الرابعة والتطورات التكنولوجية المتسارعة وبروز أنشطة جديدة تعتمد على المعرفة والذكاء.

2. مؤشر التجديد واقتصاد المعرفة

في ظل التحولات الإقتصادية التي شهدتها العديد من البلدان الصاعدة وبروز أنشطة جديدة تعتمد بالأساس على الذكاء والإبتكار تمثل المعرفة محركا رئيسيا للنمو الإقتصادي وعنصرا أساسيا لدعم القدرة التنافسية من خلال دورها الهام في الإرتقاء بنوعية المنتوج والزيادة في نسبة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي المرتفع. وعلى هذا الأساس أصبح الإنخراط في هذه المنظومة أمرا حتميا لمختلف الإقتصاديات العربية لتقليص الفجوة الرقمية والمعرفية بينها وبين الدول المتقدمة وتحسين قدراتها التنافسية على الصعيد العالمي.

رسم بياني رقم 35 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر التجديد واقتصاد المعرفة

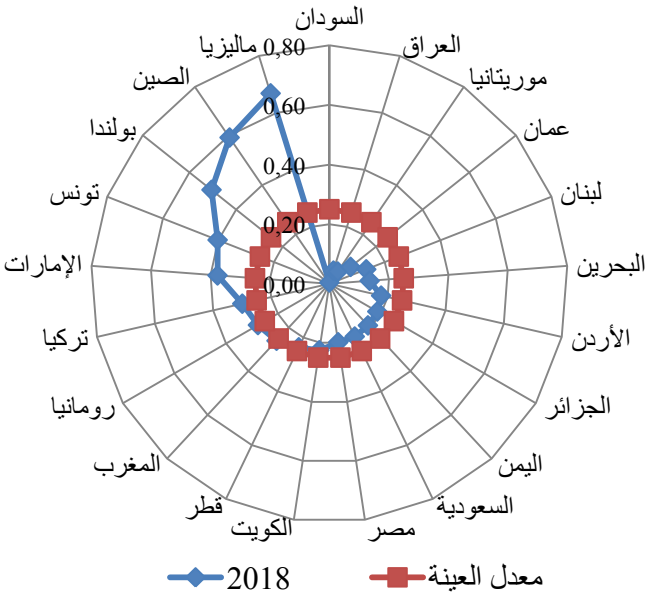

المصدر : إحتساب المعهد

وقد بينت النتائج على مستوى مؤشر التجديد واقتصاد المعرفة أن ماليزيا والصين وبولندا قد حققت نجاحات هامة مقارنة بباقي بلدان العينة . أما على الصعيد العربي فقد احتلت تونس والإمارات المراكز الأولى والثانية في حين كانت المراتب الأخيرة من نصيب السودان والعراق. هذا وباعتبار مختلف المتغيرات الفرعية لهذا المؤشر يعود الترتيب المتميز بالنسبة لتونس أساسا إلى تمتعها بمهارات عالية في مجال البحوث والتطوير حيث أحرزت على أكبر عدد للباحثين وكذلك للمقالات العلمية والتقنية لكل 1000 ساكن نشيط مقارنة بباقي بلدان العينة.

رسم بياني رقم 36 : عدد الباحثين وعدد المقالات لكل 1000 ساكن نشيط (2018)

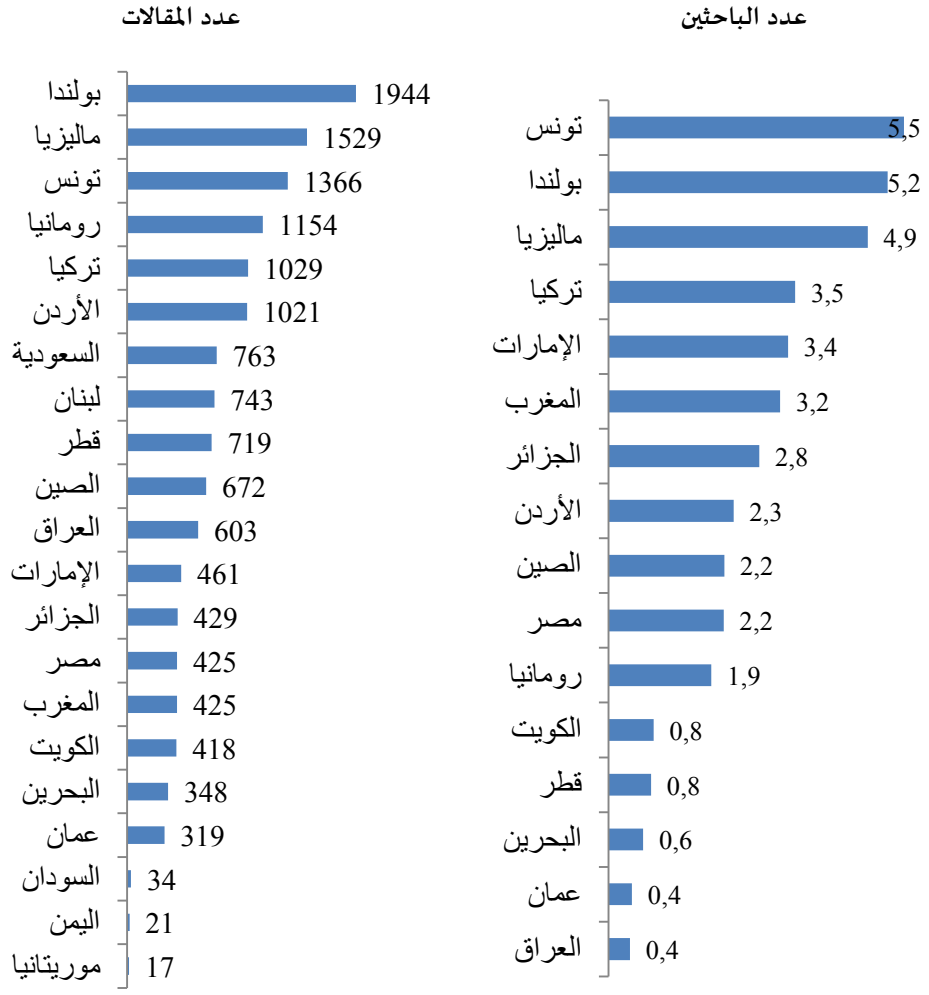

المصدر : WDI

هذا إلى جانب ارتفاع المستوى المعرفي للصادرات حيث أحرزت على مراتب متقدمة عربيا على مستوى مؤشرات نسبة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع من إجمالي صادرات السلع (المرتبة الثانية عربيا) وكذلك صادرات كل من السلع والخدمات في تكنولوجيا المعلومات والإتصال من إجمالي صادرات السلع والخدمات.

رسم بياني رقم 37 : حصة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع في إجمالي صادرات السلع (%) (2018)

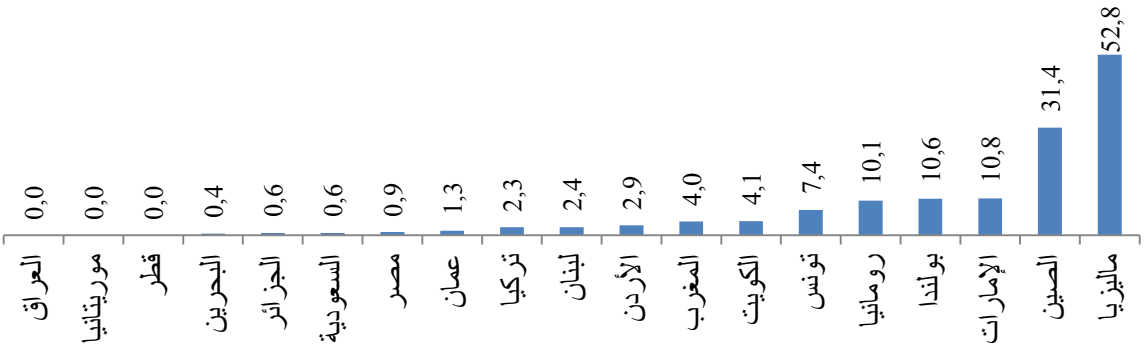

المصدر : إحتساب المعهد وTrademap

أما بالنسبة للإمارات فيعزى ترتيبها المتقدم إلى أهمية النفقات في البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن ارتفاع عدد الباحثين لكل ألف ساكن نشيط وكذلك عدد براءات غير المقيمين لكل مليون ساكن.

رسم بياني رقم 38 :

نسبة النفقات في البحث والتطوير
من الناتج المحلي الإجمالي (%) (2018)

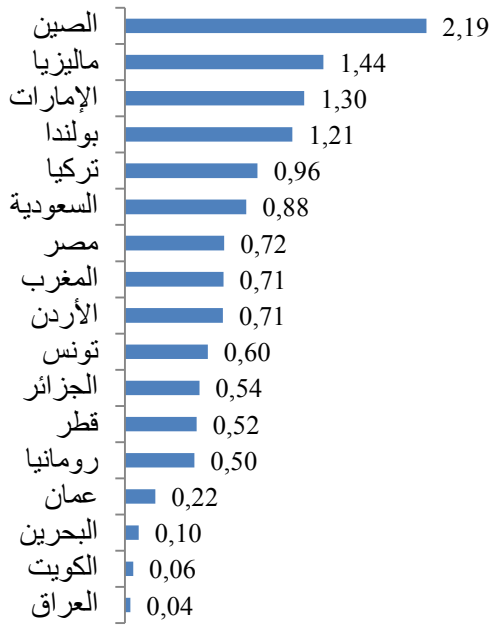

المصدر : اليونسكو

عدد براءات غير المقيمين
لكل مليون ساكن (2018)

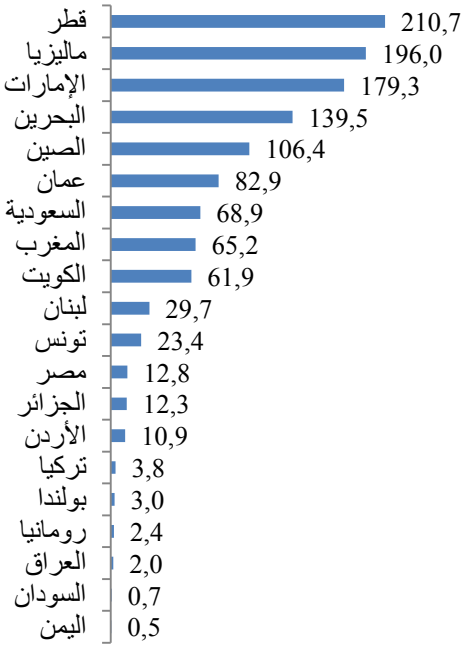

المصدر : WDI

كما تجدر الإشارة إلى أهمية صادرات السلع في تكنولوجيا المعلومات والإتصال في إجمالي صادرات السلع حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا لتبلغ 9.1% في 2018 مقابل 2.3% في 2016. هذا بالإضافة إلى النموّ المستمر للإستثمار في التكنولوجيا المتقدمة (بما يشمل الذكاء الإصطناعي والروبوتات والأنترنات في دبي) والذي استحوذ على 43% من مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر التي استقطبتها الإمارة (دبي). وتمثل المشاريع المستخدمة للتكنولوجيا العالية 19.2% من إجمالي المشاريع الجديدة في 2018.

رسم بياني رقم 39 : صادرات السلع لتكنولوجيا المعلومات و الإتصال من إجمالي صادرات السلع
(%) 2018

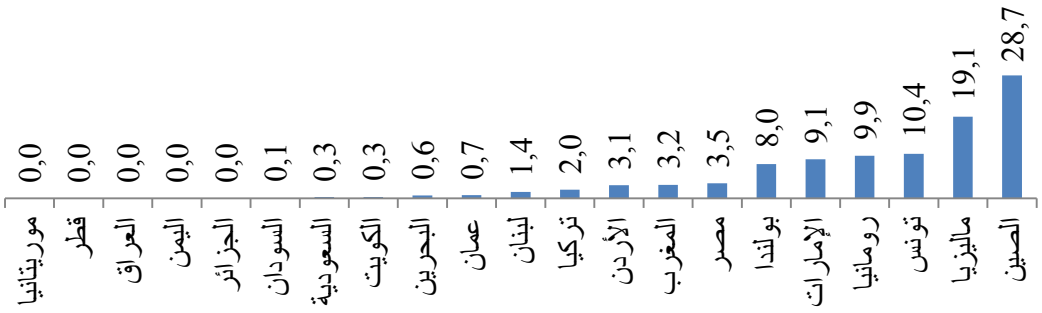

المصدر : إحتساب المعهد وTrademap

كما أنه من الملاحظ أن الإمارات العربية المتحدة قد حلت في المرتبة الثالثة من إجمالي بلدان العينة لتتصدر قائمة الدول العربية على مستوى نسبة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع في إجمالي صادرات الصناعات التحويلية. إلا أن أداء الدول العربية بالنسبة لهذا المؤشر يبقى عموما متواضعا مقارنة بما أنجزته بلدان جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا والصين التي احتلت المراتب الأولى والثانية وكذلك بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية على غرار بولندا ورومانيا والتي جاءت في المراتب 4 و5 تباعا.

3. مؤشر البنية التحتية التكنولوجية واستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

أثبتت العديد من الدراسات العلاقة المتينة التي تربط بين استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتنافسية المؤسسة وذلك من خلال تطوير أساليب العمل والتحكم في نظم المعلومات واستعمال تقنيات حديثة تمكنها من سرعة تدفق وتبادل المعلومات وتحليلها والإستفادة منها وتسهيل التواصل والإجراءات الإدارية عن بعد وأخذ القرارات المناسبة في الإبان هذا بالإضافة إلى ما توفره من ربح للوقت ومن تقليص للتكاليف وبالتالي من تحسين في الكفاءة الإنتاجية. وعلى هذا الأساس نتساءل على إنجازات الدول العربية في هذا المجال ومدى استعدادها لاستعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال إرساء بنية تحتية ملائمة.

رسم بياني رقم 40 : ترتيب بلدان العينة لمؤشر البنية التحتية التكنولوجية واستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

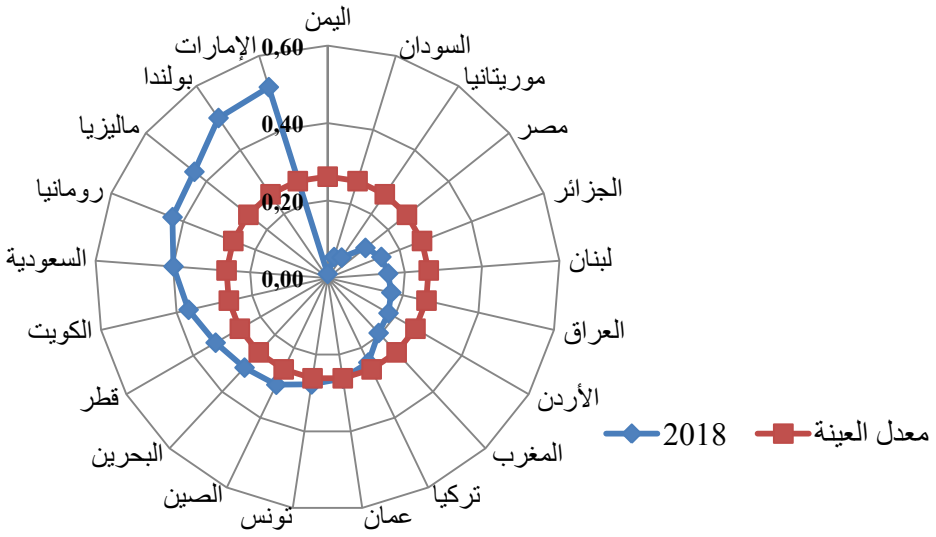

المصدر : إحتساب المعهد

وتبرز النتائج أن البنية التحتية التكنولوجية في البلدان العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببعض البلدان من أوروبا الوسطى والشرقية (بولندا ورومانيا) ومن جنوب آسيا (ماليزيا والصين). أما على الصعيد العربي فقد تبوأت البلدان النفطية مراكز متقدمة مقارنة بالبلدان المستوردة للنفط حيث احتلّت الإمارات العربية المرتبة الأولى كما تحصلت الكويت وقطر على المراكز الخامسة والسادسة تباعا تليها عربيا كل من البحرين والعربية السعودية (المراتب الثامنة والتاسعة من مجموع بلدان العينة). وقد جاءت الدول العربية المستوردة للنفط بما فيها بلدان شمال إفريقيا في مراتب متأخرة لتتمركز عموما في الثلث الأخير من بلدان العينة.

وترجع المراكز المتقدمة للبلدان النفطية وخاصة منها دول مجلس التعاون الخليجي عموما إلى تنمية البنية التحتية التكنولوجية واستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات حيث أحرزت هذه الدول عموما على مستويات عالية لعدد خطوط الهاتف وكذلك لعدد مستعملي الإنترنت لكل 1000 ساكن.

رسم بياني رقم 41 : البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيات الرقمية (2018)

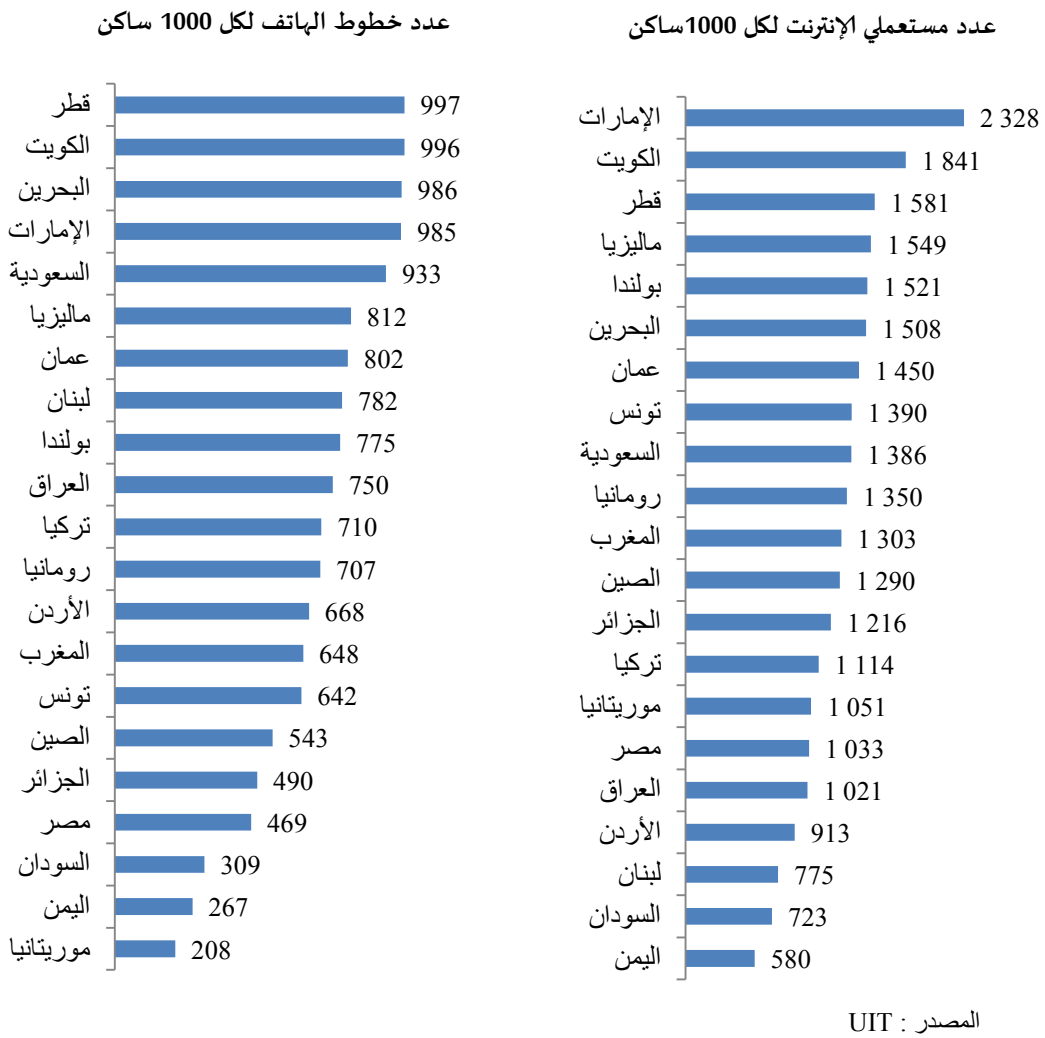

المصدر : UIT

وبالتوازي كان عدد المشتركين بالإنترنت ذات السعة الواسعة مرتفعا في هذه الدول كما فاقت نسبة الأسر المجهزة بحاسوب 80% مما جعلها تتبوأ مراتب متقدمة على مستوى هذين المؤشرين.

رسم بياني رقم 42 :

عدد المشتركين بالإنترنت ذات السعة الواسعة لكل 1000 ساكن (2018)

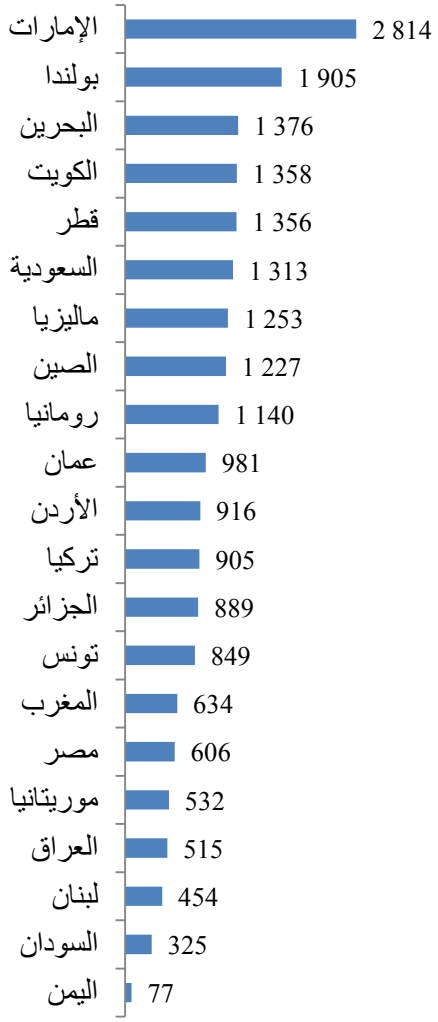

نسبة الأسر المجهزة بحاسوب (%) (2018)

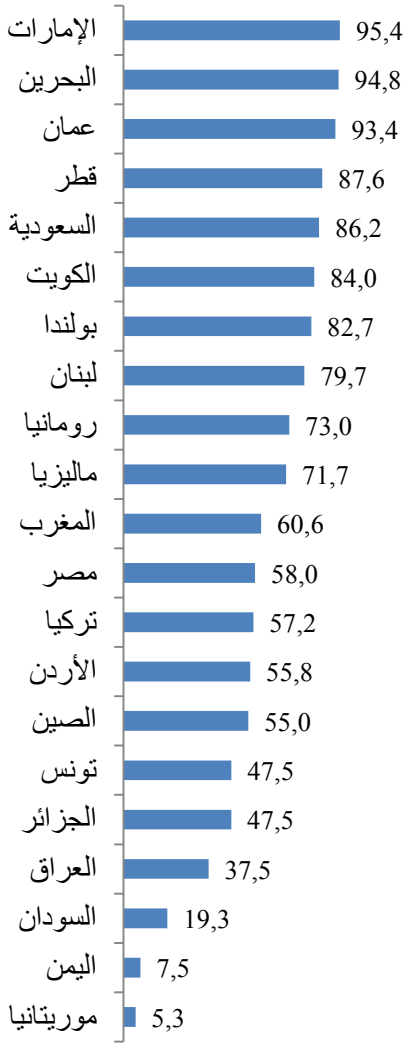

المصدر : UIT

هذا بالإضافة إلى ارتفاع حصة السلع في تكنولوجيا المعلومات والإتصال في إجمالي واردات السلع حيث بلغت مستويات عالية في الإمارات والعراق والكويت التي حلّت في المراكز الثالثة والرابعة والسادسة تباعا من مجمل بلدان العينة.

رسم بياني رقم 43 : حصة السلع في تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في إجمالي واردات السلع(2018)

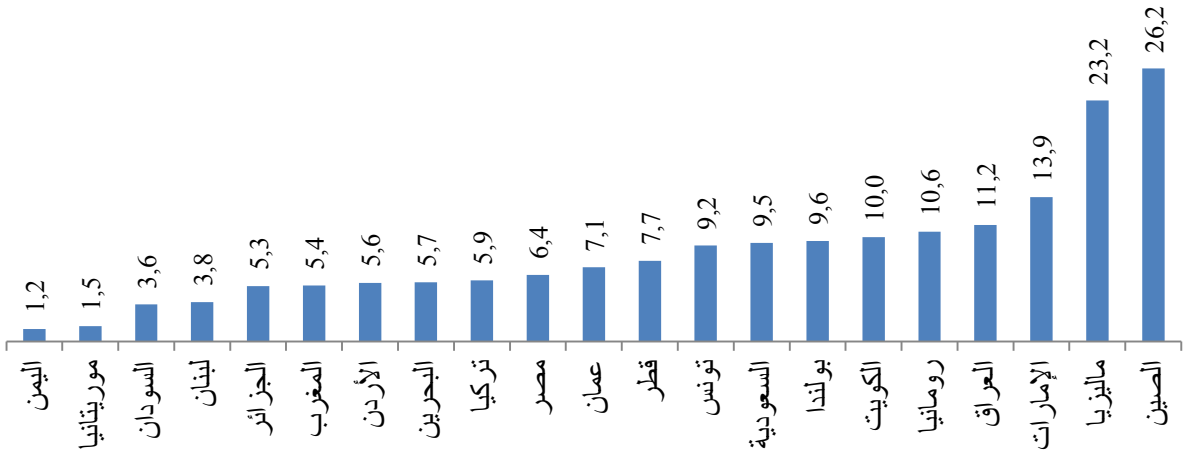

المصدر : إحتساب المعهد وTrademap

وبناء على ما سبق تواجه البلدان العربية تحديات هامة تتعلق أساسا بتنويع النسيج الإقتصادي والصادرات ومزيد الإستثمار في تثمين العنصر البشري وفي البحث والتطوير والرقمنة بما يمكنها من تعزيز اندماجها في الإقتصاد العالمي والإلتحاق بمصاف الدول المتقدمة.

المراجع

- تنافسية الإقتصادات العربية 2019 - صندوق النقد العربي
- د. خالد قاشي و أ . رشيد هولي "اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق القدرة التنافسية للصناعات العربية" مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"
- د. مغاوري شلبي علي "أين العرب من فرص الثورة الصناعية الرابعة ؟"
- تقرير افاق الإقتصاد العربي أفريل 2019 - صندوق النقد العربي
- تقرير التنافسية العربية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت 2012
- د. نوري منير "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الإقتصادية"
- د. هبة عبد المنعم"أداء الإقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين : ملامح وسياسات الإستقرار" - صندوق النقد العربي ماي 2012
- عمر الشهابي - إستدامة قوة العمل في دول الخليج العربية - 2020- مركز العمل لسياسات التنمية
- تقارير "التموقع التنافسي للاقتصاد التونسي" - المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

الهاتف : (+216) 71 802 044
الفاكس : (+216) 71 787 034
البريد الإلكتروني : contact@itceq.tn
العنوان :27، نهج لبنان -1002تونس البلفدير
www.itceq.tn